

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية و محاسبية التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

الموضوع:

النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة المالية

دراسة حالة لمؤسسة البنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم)

تحت إشراف الأستاذ:

بوشيخي

مقدمة من طرف الطالب:

➤ بن شني عبد القادر

صفة	الإسم واللقب	الرتبة	من جامعة

الموسم الجامعي: 2017/2016

الإهداء

بسم الله ، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، والصلاة والسلام

على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي :

إلى منبع الحنان ورمز العطاء ، إلى نور طريقي ومنبع طموحي أُمي الحبيبة حفظها الله

إلى من كان حبه واهتمامه قوام عزيمة ، إلى ضياء حياتي أبي الغالي حفظه الله

إلى كل إخوتي وأخواتي وأبنائهم وجميع أقاربي .

إلى زملائي في الدراسة

إلى من شاركوني أوقاتي وكانوا معي في السراء والضراء

إلى كل طلبة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

إلى طلبة علوم التسيير دفعة جوان 2017.

تشكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أول الشكر وآخره أتقدم به إلى المنعم الباري عز وجل (الله) سبحانه وتعالى، الذي أحاطني برعايته الإلهية العظيمة، ويسّر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

وأوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل القدير الأستاذ فريد خلاطو؛ لما أبداه من حسن رعاية ورعاية صدر وروح علمية مخلصّة، وما قدّمه لي من توجيهات ونصائح سديدة وملاحظات قيّمة ومستمرة... فدعائي له بالخير والعافية.

وإلى مَنْ تعجز كلماتي وتنحني هامتي لعظيم عطائهم، "أبي وأمي" رعاهم الله

وأخيراً لا بد من كلمة شكر ومحبة وامتنان إلى كل من شدّ من أزرّي، وكل من ساندني في عملي وأعطاني القدرة والإصرار في تحقيق هديّ حتى لو كان بكلمة تشجيع واحدة، وممن فاني ذكر أسمائهم، جزاهم الله خير الجزاء.

الفهرس

الفهرس

الشكر

الإهداء

قائمة الأشكال

المقدمة:..... 01

الفصل الأول : المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية:..... 04

تمهيد: 04

المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية التي مرت بها المنظومة المصرفية الجزائرية 05

المطلب الأول : مراحل إنشاء المنظومة المصرفية الجزائرية..... 05

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية والمالية التي سبقت برنامج التصحيح الهيكلي..... 08

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية و المالية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي 10

المبحث الثاني : إنجازات وتحديات المنظومة المصرفية..... 13

المطلب الأول : الإنجازات المنظومة المصرفية 13

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه القطاع المصرفي..... 14

المبحث الثالث : خصائص الجهاز المصرفي الجزائري 15

المطلب الأول : خصائص الجهاز المصرفي في المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية سنة 1986..... 15

المطلب الثاني : خصائص الجهاز المصرفي على ضوء الإصلاحات التي مسته من سنة 1986 إلى غاية 1990..... 16

المطلب الثالث : خصائص الجهاز المصرفي في مرحلة ما بعد 1990..... 17

خلاصة الفصل: 19

الفصل الثاني: تحديات جهاز المصرفي في ظل العولمة المالية..... 20

تمهيد : 20

المبحث الأول : العوامة المالية.....	21.....
المطلب الأول : تعريف العوامة ونشأتها.....	21.....
المطلب الثاني : العوامة المالية.....	23.....
المطلب الثالث : مؤشرات العوامة المالية.....	26.....
المبحث الثاني : تطور الأداء المصرفي في ظل العوامة.....	27.....
المطلب الأول: توجه نحو البنوك الشاملة.....	27.....
المطلب الثاني : لجنة بازل.....	28.....
المطلب الثالث : الاندماج المصرفي و خصوصية البنوك.....	29.....
المبحث الثالث :الأزمات المالية البنكية في ظل العوامة.....	31.....
المطلب الأول : غسيل الأموال.....	31.....
المطلب الثاني : البنوك و أزمات سعر الصرف في الجزائر.....	33.....
المطلب الثالث : ضعف البنوك المركزية و الدولة في التحكم في السياسة النقدية.....	35.....
خلاصة الفصل:	37.....
<u>الفصل الثالث: جانب تطبيقي (دراسة تطبيقية في البنك الخارجي الجزائري)</u>	<u>38.....</u>
تمهيد:	38.....
المبحث الأول: بطاقة تعريفية شاملة للبنك الخارجي الجزائري.....	39.....
المطلب الاول: تاريخ نشأة البنك الخارجي.....	39.....
المطلب الثاني: تعريف البنك الخارجي الجزائري.	40.....
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وأهم نشاطاته و أهدافه.....	41.....
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.....	41.....
المطلب الثاني: أهم أنشطة و أهداف البنك الخارجي الجزائري.	44.....

المبحث الثالث: العوامل المساعدة ونقائص التنمية الاقتصادية والحلول المقترحة في BEA 46.....

المطلب الأول: العوامل المساعدة على التنمية..... 46.....

المطلب الثاني: نقائص التنمية الاقتصادية في البنك الخارجي..... 46.....

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمعالجة النقائص..... 47.....

خلاصة الفصل: 48

الخاتمة: 49.....

قائمة المراجع: 50.....

الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائري الخارجي.	42
02	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائري الخارجي "مستغانم".	43

المقدمة العامة

المقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين و بشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة و العميقة في آثارها و توجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية، و المعلوماتية، و أصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة و مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين من الدول و الحكومات و تعددت إلى منظمات عالمية و شركات متعددة الجنسيات، و تكتلات اقتصادية عملاقة و الكل يحاول توحيد سلوك اللعبة و التعامل، و يسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص و مواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها و تحرير المعاملات. و قد نتج عن كل ذلك مفهوم العولمة الذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات، و في تحديده و آثاره و إبعاده ألا و هو مفهوم العولمة الذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات، و في إطار تزايد الاعتماد المتبادل، و تكون الأسواق العالمية و تحركات الأسعار و التغيرات في حجم و نوعية الإنتاج و توجهات التجارة العالمية و تحركات رؤوس الأموال. و بناء على ذلك فقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و الإدارية و الإعلامية، و من ناحية أخرى تعددت أنواعها و مجالات تطبيقها، فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقى هي الأساس لكل الأنواع الأخرى.

كما يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية، بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، و التوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة ، فالبنوك في مجملها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، و كلما نعى و اتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات البنوك و تعددت خدماتها، و يصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و في تقدم الدول، حيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني بتقديم القروض و السلفيات و التسهيلات الائتمانية المختلفة، معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع و على موارد أخرى داخلية و ذاتية تتمثل في رأس مالها و احتياطياتها و مخصصاتها وأرباحها.

و في ظل العولمة الاقتصادية حدثت الكثير من التغيرات العالمية، كالأخذ بنظام البنوك الشاملة و الخصوصية و الاندماج المصرفي و تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و تعاظم تحرير التجارة العالمية، و مع زيادة التوجه نحو العولمة و إلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود تزايدت ظاهرة غسل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- إبراز أهم التغيرات و الإصلاحات المالية و البنكية التي عرفها النظام المصرفي الجزائري.

- ما مدى تأثير العولمة المالية على المنظومة المصرفية.

هدف الدراسة:

يرجع هدف دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- القناعة بدور الإصلاحات في تكييف المنظومة المصرفية لمسايرة التطورات المالية العالمية.

- معرفة ما مدى تأثير النظام المصرفي بهذه التغيرات.

الإشكالية:

أ – السؤال المركزي:

من جملة الأفكار السابقة تبرز معالم الإشكالية الرئيسية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن تكييف الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة تطورات النظام المالي و المصرفي العالمي و مواجهة التحديات التي يفرضها واقع العولمة المالية ؟

ب – الأسئلة الفرعية:

كما تندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن إيرادها على النحو التالي:

- ما هو موقع الجهاز المصرفي في وسط هذه التغيرات.

- ما مدى تأثير ظاهرة العولمة على الجهاز المصرفي.

- ما هي تحديات الجهاز المصرفي لمسايرة الأوضاع الجديدة.

الفرضيات:

وللإجابة على جملة الأسئلة المطروحة نضع للبحث الفرضيات التالية:

- لم يلعب النظام المصرفي المالي الدور المنسوب إليه قبل وبعد عملية الإصلاح

- بغرض تكييف المنظومة المصرفية في إطار اقتصاد السوق يجب إدراج إصلاحات جديدة.

- يتطلب الأداء الجيد للمنظومة المصرفية في المحيط الجديد تأهيلها و موازاتها مع الاقتصاد العالمي.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة المناهج التالية :

المنهج الوصفي: و هو محاولة وصف المنظومة المصرفية و تشخيص الوضع، و مساهمة الإصلاحات المحلية و العالمية.

منهج تحليل المضمون: بتحليل مختلف المعطيات و المعلومات المتوصل إليها.

المراجع:

أما بالنسبة للمراجع فقد ركزنا خاصة على ملتقيات وطنية و دولية، أضف إلى ذلك الكتب المتوفرة في المكتبة و المستخرجة من شبكة الانترنت.

الصعوبات:

لقد صادفتنا بعض العراقيل حول إيجاد المراجع الخاصة بالتغيرات و التطورات الراهنة و الحديثة، وذلك لافتقار المكتبة إلى هذا النوع من المراجع.

خطة البحث وهيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية و مختلف التساؤلات و اختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة عامة تعرض فيها البحث إلى تمهيد، إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية، فرضيات البحث، هدف الدراسة، أهمية الموضوع، إضافة إلى هيكل البحث، و تلهم خاتمة تتضمن ملخص البحث و النتائج المتوصل إليها و أهم التوصيات و الاقتراحات.

يتناول الفصل الأول المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية، الذي تطرقنا فيه أولا إلى أهم الإصلاحات التي مرت بها المنظومة المصرفية، ثانيا إنجازاتها و تحدياتها، و ثالثا خصائص الجهاز المصرفي الجزائري.

و يتناول الفصل الثاني موضوع العولمة عامة و نخص بالذكر العولمة المالية، بالإضافة إلى الاتجاهات و السياسات الحديثة في المجال المصرفي.

و أخيرا الفصل الثالث يتناول مجمل تطور الأداء المصرفي، و الأزمات المترتبة عليه في ظل العولمة المالية.

الفصل الأول:

المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الإقتصادية

تمهيد :

تعد المناقشة حول مسألة إصلاح المنظومة المصرفية مسألة ضرورية جدا خاصة في الوقت الراهن, حيث أن هناك مجموعة من الشركاء و المتعاملين الاقتصاديين معنيين بتطوير المنظومة المصرفية و إلا سيكونون معرضون للانعكاسات السلبية المباشرة و غير المباشرة من جراء الخلل المسجل في عدة مستويات و من الواجب إبراز النقائص الكبيرة التي تعيق السير الحسن في أداء الخدمات المصرفية , سواء من جمع الموارد أو تسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية المستدامة .

وعليه يمكن اعتبار المنظومة المصرفية العنصر الجوهري الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية, كما أن مشاكلها تمس كل القطاعات دون استثناء و من ثم فإن حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية مرهون بمعالجة المنظومة المصرفية.

و سنتناول في فصلنا هذا خصائص الجهاز المصرفي الجزائري و أهم الإصلاحات التي مر بها.

الفصل الأول : المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الأول : الإصلاحات المصرفية التي مرت بها المنظومة المصرفية الجزائرية

لمحة تاريخية:

إن أول مؤسسة مصرفية في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، كانت تلك التي تقرر إنشاؤها بموجب القانون الصادر في 09\07\1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، أما عن المؤسسة الثانية التي تم إنشاؤها فكانت المؤسسة الوطنية للخصم le d'escompte national comptoir و قد اقتصرت وظيفة هذه المؤسسة على الائتمان فقط، أي استقبال الودائع و منح القروض و لكنها لم تقم بإصدار النقود نظرا لقلة الودائع

و بعد ذلك كان إنشاء بنك الجزائر سنة 1851، يقدر رأسماله ب 3 ملايين فرنك فرنسي. و ما إن انطلق هذا البنك بالعمل حتى تعرض إلى أزمة شديدة في الفترة ما بين سنتي 1880-1900 بسبب الإسراف في منح القروض الزراعية و العقارية إلى المعمرين بضغط من هؤلاء، مما دفع السلطات الفرنسية آنذاك إلى نقل مقره إلى العاصمة (باريس) و تغيير اسمه إلى بنك الجزائر و تونس و كذا تغيير الإصدار و التغطية (l'émission et la couverture) و قد تم تأمين هذا البنك عام 1946.

و في عام 1958 حقق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها و عاد مجددا اسم بنك الجزائر، و ظل يعمل إلى غاية تاريخ 13-12-1962 حيث ورثه البنك المركزي الجزائري

و كان النظام البنكي في الجزائر امتداد للنظام الفرنسي بكل خصائصه و مقوماته و كذلك الحال فيما يخص الانضباط و رقابة النشاط المصرفي. و قبيل الاستقلال كانت بنية النظام البنكي الجزائري تتضمن شبكة هامة من البنوك التجارية و بعض بنوك الأعمال و مؤسسة لإعادة الخصم réescompte.

و عليه يمكن القول بأن النظام البنكي في الجزائر المحتلة كان -رغم علله- بمثابة امتياز للجزائر لم تحض به المستعمرات الفرنسية الأخرى، و بعد الاستقلال ورثت الجزائر هذا النظام لكنه تابع لفرنسا و قد نتج عن ذلك تغيير مكان المصارف و توقف أخرى نهائيا عن العمل بالإضافة إلى هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك، إضافة على سحب الودائع من طرف المعمرين و هجرة رؤوس الأموال.

المطلب الأول : مراحل إنشاء المنظومة المصرفية الجزائرية

لقد مر النظام البنكي الجزائري بعد الاستقلال بأربع مراحل أساسية نستطيع تقسيمها كما يلي¹:

1 المرحلة الأولى من 1962 إلى 1966

2 المرحلة الثانية من 1966 إلى 1970

¹الحلقة الدراسية لفرع المفتشية العامة للمالية- المدرسة العليا للإدارة- الجزائر سنة 1996

3 المرحلة الثالثة من 1970 إلى 1986

4 المرحلة الرابعة من 1986 إلى 1996

و سنتناول كل هذه المراحل بالتفصيل فيما يلي :

المرحلة الأولى :

تميزت هذه المرحلة بإنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ 13-12-1962 بموجب القانون رقم 144\62 و أوكلت له مهمة إصدار النقود القانونية و كذا تسيير الاحتياطات المتعلقة بالصرف، إلى جانب وضع معدل الخصم و شروطه وتحديد نسبة الفائدة و تطبيق الاتفاقيات الدولية بين الجزائر و غيرها من الدول في المجال المالي و توزيع القروض. و لقد صدرت فيما بعد عدة قوانين تدعم البنك المركزي الجزائري خاصة بشأن إصدار النقود و مراقبة البنوك و المؤسسات المالية الأخرى كما هو الشأن بالنسبة لقانون 12\86\المؤرخ في 19\08\1986 و المتعلق بالنظام البنكي. و كذا القانون رقم 90\10 المؤرخ في 14\04\1990 و المتعلق بالنقد و القرض، الذي أعطى للبنك المركزي دفعا جديدا و ذلك بإعادة النظر في وظائفه وتدعيمه و نشير إلى هذا القانون قد استبدل اسم البنك المركزي الجزائري باسم بنك الجزائر لأنها تسمية تعبر أكثر على السيادة.

و خلال هذه المرحلة تم إنشاء ثاني مؤسسة مالية في الجزائر و هو الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ 07-05-1963. و تتمثل مهمته الأساسية في تمويل الاستثمارات الإنتاجية المتوسطة و طويلة الأجل.

و خلال هذه المرحلة دائما تم إنشاء الوحدة النقدية " الدينار الجزائري (DA) " بموجب القانون رقم 64\111 المؤرخ في 10\04\1964 و هو حدث هام في تاريخ الجزائر المستقلة، بحيث يعبر عن السيادة و الاستقلال و حق لكل دولة. و قبل هذا التاريخ كان التعامل يتم بالفرنك الجديد و في نفس السنة تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

CNEP الذي يقوم ب جلب الادخار و تمويل مشاريع البناء.

المرحلة الثانية :²

أما المرحلة الثانية فقد تميزت بإنشاء ثلاث بنوك ودائع تهدف كل في مجال اختصاصها إلى تمويل الاقتصاد الوطني. وأولها كان البنك الوطني الجزائري (BNA) الذي تقرر إنشاؤه يوم 13\06\1966 و كان يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منح القروض الزراعية مع المساهمة في المراقبة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية سنة 1982.

² الحلقة الدراسية ألفها عالمفتشية العامة للمالية ، مرجع سبق ذكره ص5.

أما عن البنك الثاني فيتمثل في القرض الشعبي الجزائري (CAP) الذي تأسس يوم 19\12\1966 و تتمثل مهمته في إقراض و تمويل الحرفيين و قطاعات السياحة و الفنادق و الصيد و التعاونيات غير الزراعية. و بشكل عام المنشآت الصغيرة و المتوسطة و إقراض قطاع المياه و الري، ثم تم تأسيس البنك الخارجي الجزائري (BEA) يوم 19\10\1967 و لقد تخصص في تمويل التجارة الخارجية و يقوم بمنح اعتماد على الإسترداد و يعطي ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم عند التصدير.

وخلال هذه المرحلة دائما ن سجل إنشاء العديد من مؤسسات التأمين كالشركة الجزائرية للتأمين (SAA) و كذا الصناديق الاجتماعية و مركز الصكوك البريدية و صناديق التقاعد.

المرحلة الثالثة :

تمتد هذه المرحلة من 1970 إلى غاية 1986 و عرفت الكثير من التغيرات بواسطة قانون المالية لسنة 1970 و الأمر رقم 96\107 الذي وضع إجراءات تمويل المؤسسات العمومية الوطنية بالإضافة على قانوني المالية لسنتي 1973 و 1975 اللذين وضعوا الخطوط العريضة التي تبين كيفية تمويل المؤسسات العمومية المحلية. و بتاريخ 13\03\1982 و تأسس البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR) بموجب المرسوم رقم 82\206.

وأنيط به تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة المتعلقة بالزراعة و كذا النشاطات الزراعية و الحرف التقليدية في الأرياف قصد تطوير الريف و تطوير الإنتاج الزراعي (الزراعي و الحيواني) على الصعيد الوطني. و تم بذلك تجريد البنك الجزائري من مهامه الزراعية التي أنيط به بموجب قانون إنشائه.

و في عام 1985 كان الموعد مع إنشاء بنك التنمية المحلية (BDL) بموجب المرسوم رقم 85\85 المؤرخ في 30\04\1985 و مقره الرئيسي خارج العاصمة بسطوالي ولاية تيبازة و هي خاصية ينفرد بها دون البنوك الجزائرية الأخرى و يعتبر بنك ودائع و بنك استثمار.

المرحلة الرابعة:³

و بعدها نصل إلى المرحلة الرابعة و الأخيرة التي تبدأ من 1986 إلى يومنا هذا، و لقد تميزت بإصلاحات اقتصادية و سياسية أثرت على العلاقات الاقتصادية أثرت على علاقات و نشاطات المؤسسات الجزائرية، و شهدت هذه المرحلة إنشاء بنك البركة في بداية التسعينات و هو بنك جزائري سعودي مشترك و رأسماله يشارك كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري ب 50% و مجموعة البركة السعودية ب 50% و هو بنك من نوع خاص حيث تتم تعاملاته دون فوائد و قد تم إصدار الكثير من القوانين في هذه المدة القصيرة تتعلق باستقلالية المؤسسات و إجراءات الانتقال إلى السوق. و لكن الأهم في هذه القوانين هو قانون النقد والقرض الذي أعطى الملامح الجديدة للنظام البنكي الجزائري وإلقاء نظرة على المستقبل القريب لهذا النظام و ذلك بإنشاء البورصة. و قد أصبحت كل القوانين سارية المفعول في ديسمبر 1990 بإضافة إلى المراسيم 91\169-170\171 التي تتعلق

³ الحلقة الدراسية تألف من المفتشية العامة للمالية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

بهذا الجهاز المصرفي. و لم يبق عن سيرها سوى بعض العراقيل التقنية، بالإضافة إلى إنشاء لجنة البنك و كذلك مؤسسات مالية أجنبية و بنوك خاصة بالجزائر.

و لقد قدر عدد البنوك التي أنشأت حديثا بأموال وطنية و أجنبية في الجزائر ب14 بنك وهي⁴: بنك البركة الجزائري (banque AL- Baraka d Algérie) في 6 ديسمبر 1995 و بنك الاتحاد (union Bank) في 7 مايو 1995 و المؤسسة العامة (la société générale)، الشركة الجزائرية للبنك (la compagnie Algérienne de banque)، الشركة البنكية العربية (Arabe banking corroboration)، بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة (international Bank)، البنك الدولي الجزائري (Maghreb Arabe pour l'investissement et le commerce)، la Mouna، la citi Bank، El- ryan Bank، Trust Bank، La banque nationale de paris El-djazair، Algérien (la banque Générale méditerranéenne، Bank).

ولقد كان بنك الخليفة من بين البنوك الخاصة السابقة الذكر. و لكن تم تصفيته مؤخرا لأسباب تتعلق باستنزاف أموال الشعب. و لم تقتصر هذه الفضيحة المالية على بنك الخليفة بل امتدت إلى البنك التجاري الصناعي الجزائري (la banque commerciale industrielle d'Algérie) الذي تقرر تصفيته لنفس الأسباب⁵.

اعتمدت الجزائر في بداية التسعينيات كغيرها من البلدان المتخلفة برنامج لتثبيت الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مدعوما ببرنامج للتسهيلات الموسعة (برنامج التصحيح الهيكلي) لفترة ثلاثة سنوات (95-98) و ذلك بعد اشتداد أزمة المديونية الخارجية حيث بلغت خدمات الدين آنذاك مستويات حرجة في الوقت الذي قلت فيه مصادر الإقراض الأجنبية و تراجعت إيرادات الجزائر من العملة الصعبة أضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي.

حيث كان هدف البرنامج الأول، توفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي أما البرنامج الثاني فيهدف إلى تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض و الطلب و ذلك من خلال مجموعة من التدابير المرتبطة بالاقتصاد ككل أو تتعلق بقطاعات معينة أو كلاهما⁶، و كما يعلم الجميع أن هذا البرنامج المقترح من طرف صندوق النقد الدولي هو بالأساس ذا مرتكزات نقدية⁷. و المالية تشكل حيز الزاوية فيها. و ليس غريبا بالتالي أن تحتل الإصلاحات المالية و المصرفية مكان الصدارة في هذا البرنامج أو ما يسمى ببرنامج التحرير المصرفي.

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية والمالية التي سبقت برنامج التصحيح الهيكلي

⁴BADR-INFOS,N°=01 JANVIER2002,P25

⁵ماجدة مدوخ،فعالية السياسات النقدية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة ص109

⁶عبد الله مصطفى-التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية- مركز دراسات الوحدة العربية 1999ص65

⁷رواجع عبد الباقي، الإصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي-دراسة حالة الجزائر- الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع و آفاق-جامعة قلمة 2001-ص79-81

نشير في البداية إلى أن القطاع المصرفي و المالي في الجزائر كان عبارة عن أداة مالية للاستثمارات القطاع العام، إذ أن البنوك التجارية الخمسة فضلا عن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط لم تمارس أي نشاط تجاري بأتم معنى الكلمة، بالنظر لكون هذا النشاط يفترض فيه عامل المخاطرة. بل أن وظيفة البنوك اقتصرت خلال هذه الفترة على جمع الودائع⁸.

أما بالنسبة للبنك المركزي المخول للإشراف و المراقبة و تحديد الائتمان بما يخدم حاجات الاقتصاد الوطني فقد لعب دورا ثانويا من خلال القرارات الإدارية لأسعار الفائدة التي أدت إلى أسعار حقيقية سالبة، بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية لإعادة التمويل لمختلف القطاعات، هذا في الوقت الذي نجد فيه الخزينة العامة عملت على احتكار الادخار المحلي من خلال حسابات التوفير و الحسابات البريدية و إصدار سندات الاستثمار التي تجبر المؤسسات المالية كشركات التأمين على الاكتتاب فيها و ذلك لتمويل المشاريع الجديدة أو تغطية العجز المستديم للمؤسسات العامة.

و بالنظر للصعوبات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال المنتصف الثاني لفترة الثمانينات و التي انعكست سلبا على مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، شرعت الجزائر بشكل تدريجي في إصلاح النظام المصرفي و المالي من خلال الاعتماد على قوى السوق و المنافسة و بالتالي بتحويل النظام من مجرد ناقل لأموال الخزينة العامة إلى المؤسسات العامة أي نظام أكثر نشاطا لتعبئة الموارد و ترشيد الاستخدامات و ذلك من خلال :

- تحرير أسعار الفائدة.
- التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري و الرأسمالي.
- اعتماد سياسة أكثر مرونة اتجاه أسعار الصرف .

و لتحقيق ذلك الهدف فقد مرت العملية بثلاث مراحل أساسية، أولها ذات ارتباط وثيق بمرحلة ما قبل 1994 و تعرف بمرحلة الإصلاح الذاتي في حين أن المرحلتين الموالتين ارتبطتا بما يعرف ببرنامج التثبيت و برنامج التكيف أو التصحيح الهيكلي.

فبالنسبة للمرحلة الأولى، فقد شهدت تغيرات جذرية في جانبا المؤسساتي و التشريعي، تمثلت أولى معالمها في إتخاذ السلطات قرار انسحاب الخزينة العامة من عمليات تمويل الاقتصاد واقتصارها على تمويل البنية الأساسية و بعض القطاعات الإستراتيجية و حدث هذا سنة 1987، هذا بالإضافة إلى التدابير المالية والتي تهدف كما سبقت الإشارة إلى تبني القوى السوق و المنافسة باعتباره النظام القادر على تخصيص أكبر للموارد هي :

1. إلغاء تخصيص البنوك على أساس قطاعي و ذلك لزيادة المنافسة خلال الفترة 87-89.

⁸كريم الناشبي و آخرون -الجزائر تحقيق الإستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق دراسة خاصة ص ن د 1988

2. إنشاء سوق للنقد ما بين البنوك التجارية سنة 1989.

أما نقطة التحول الأساسية في عملية الإصلاح فقد كانت سنة 1990 بظهور قانون النقد و القرض و الذي يسمح بمقتضاه للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" بالاستقلالية على وزارة المالية و أصبح مخولا للإدارة السياسة النقدية، كما تم بمقتضى هذا القانون إنشاء مجلس للنقد و القرض حتى أصبح يلعب دور السلطة النقدية هذا بالإضافة إلى إرساء مبدأ توحيد المعاملة فيما يتعلق بمنح الائتمان للمؤسسات الخاصة و العامة من جهة و وحدات القطاع المصرفي من جهة ثانية و في سنة 1991 أدخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية و السياسات النقدية استمرت في الاعتماد على أدوات نقدية مباشرة، كفرض حدود قصوى للائتمان المصرفي الموجه للمؤسسات الاقتصادية و لحجم عمليات إعادة الخصم من جانب البنوك و في سنة 1993 شرع بنك الجزائر في توجيه جزء هام من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق رأس المال و في نفس السنة و بغية توسيع نطاق السوق النقدي تم فتح مجال المشاركة للمؤسسات المالية كشركات التأمين و ذلك لإقراض الأموال الفائضة عن حاجتها.

و أما هذه التغييرات و التحويلات المستمرة و على جميع المستويات، و إبرام الجزائر اتفاق شراكة مع صندوق النقد الدولي حيث كان هناك جملة من الإجراءات لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية و المالية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي

شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بمساندة صندوق النقد الدولي، عندما وقعت في أفريل 1994 اتفاقا حول برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مع هذه الهيئة الدولية كمرحلة أولى، ثم برنامج للتمويلات الموسعة كمرحلة ثانية لمدة ثلاث سنوات. و على هذا الأساس، باشرت لجزائر إصلاحات عميقة في المجال المالي و النقدي و يمكن تصنيف هذه الإصلاحات حسب الكرونولوجيا إلى⁹:

المرحلة الأولى: حيث تميزت بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة و تعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة و ذلك بهدف معالجة أوجه الضعف التي برزت خلال الفترة السابقة المتمثلة أساسا في العمل بالحدود القصوى المفروضة على كل بنك على حدة، حيث كان هناك تشوهات شديدة في توزيع الموارد ولتجاوز هذه النقائص شرع بنك الجزائر في إتخاذ مجموعة من التدابير يمكن حصرها في النقاط التالية :

1- فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 03% من الودائع المصرفية عدى العملات الأجنبية و ذلك سنة 1994.

2- تحرير أسعار الفائدة: أما أسعار الفائدة على الرغم من ارتفاعها بشكل كبير إذ تجاوزت 20% إلا أن أسعار الفائدة الحقيقية بقيت سالبة بسبب الضغوطات التضخمية المتزايدة إلا أنه و بعد تراجع معدلات التضخم

⁹وصاف عتيقة، الإتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات و آثارها على القطاع المالي في الإقتصاديات العربية بالتركيز على حالة الجزائر، رسالة ماجستير -

بفعل السياسات المتشددة لإدارة الطلب بدأت العملية تجسد الهدف و ذلك من خلال ظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة مع بداية سنة 1996

3- اعتماد سياسات مرنة لسعر الصرف: يعتبر سعر الصرف حجر الزاوية في برنامج التصحيح الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي باعتبار أن تخفيض العملة المحلية حسب خبراء صندوق النقد الدولي يسمح بإعادة التوازن المفقود لميزان المدفوعات من خلال التأثير الإيجابي على الصادرات التي تكتسب قدرة تنافسية بفعل انخفاض قيمتها بالعملة الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي عليها. في حين أن العملية ستكون عكسية على الواردات, حيث ترتفع قيمتها بالعملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب على السلع الأجنبية و يتحول إلى المنتجات البديلة المنتجة محليا. محصلة ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري, غير أن النتائج المتوقعة كانت عكس ذلك.

و لتحقيق التوازن المفقود باشرت الجزائر في تخفيض قيمة الدينار ب 20% سنة 1991 ثم بأكثر من 47% في مارس و أبريل من سنة 1994 و هو التخفيض الأهم, تلتها سلسلة من التخفيضات في الفترة اللاحقة و لكن بنسبة ضئيلة. و لتدعيم هذا الإجراء و إحداث مرونة أكبر في سعر الصرف فقد تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995 ثم تلاه تكوين مكاتب للصرف للتعامل بالنقد الأجنبي في نهاية 1996 الأمر الذي عزز قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية.

و في خطوة أخرى و لإرساء و تدعيم آليات السوق و نظام المنافسة, فقد تم إلغاء التمويل الإجباري من خلال إلزام البنوك على شراء أودونات الخزينة و حل محله نظام المزادات في سوق النقد لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول و بأسعار مغرية 22% في أوائل 1996 قبل انخفاضها إلى 17,5% في نهاية السنة بسبب تراجع معدلات التضخم السائدة¹⁰

المرحلة الثانية: و إذا كانت المرحلة الأولى اهتمت بتوفير الإطار المؤسسي و التشريعي المناسب فإن التدابير اللاحقة المرتبطة بتأهيل وحدات النظام المصرفي, بما ينسجم و طبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح و منافسة شرسة غير متكافئة .

و بالنظر للدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات في تعبئة الادخار المحلي, فقد عرفت في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة جملة من التغيرات الأساسية و على جميع المستويات, حيث طلب من البنوك إعادة الطلب بالترخيص لها من طرف بنك الجزائر المخول قانونيا بمقتضى قانون النقد و القرض باعتمادها لمزاولة العمل المصرفي, حيث تم بالإضافة إلى ذلك السماح للبنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي بالنشاط, ليرتفع عد البنوك بذلك من خمسة (05) إلى خمسة عشر (15) بنكا هذا مع العلم أنه و قبل الترخيص للبنوك الخمسة السابقة الذكر, جرت إعادة رسميتها, حيث بدأت العملية بمساعدة تقنية و مالية للبنك الدولي بالتدقيق الذي أوكل إلى مكتب ارنست يونغ Earnest Young لتحديد احتياجات إعادة الرسملة من أجل الوفاء بنسبة الحد

¹⁰ عبد الله مصطفى: مرجع سبق ذكره, ص 69

الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر و التي بلغت سنة 1996 "5%" مع رفعها مستقبلا إلى 08% تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية. و في هذا الإطار أنفقت الدولة مبالغ باهظة لإعادة تأهيل المؤسسات المصرفية و يمكن عرضها في النحو التالي¹¹ :

خلال الفترة 91-96 منحت الدولة ما قيمته 217 مليار دينار نقدا موزعة بالشكل التالي :

- 80% في صورة تعويضات عن خسائر النقد الأجنبي الناتجة عن عمليات الاقتراض الخارجي في السابق
- 20% المتبقية لإعادة رسملة البنوك.

و في هذا المجال أعيدت رسملة بنك الجزائر الخارجي سنة 1995 من خلال مساهمات تقدر ب 10 مليار دينار من الميزانية العامة. كما تمت عمليات أخرى لإعادة الرسملة و بتمويل إضافي كما هو مبين أدناه، مع العلم أن هذه العمليات التي تهدف إلى تطهير هذه المؤسسات و تحسين وضعيتها المالية، بدأت قبل اعتماد الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي. ففي مطلع التسعينات و بالضبط سنة 1991 و نظرا لتدهور الملاء المالية للقطاع المصرفي بسبب الصعوبات و المشاكل المتراكمة عبر السنين و ما نجم عنها من ضعف كبير في المردودية المالية، حيث و على سبيل المثال أن 65% من أصول المصارف كانت غير مدرة لعائد سنة 1990. و للخروج من هذه الوضعية فقد تم و بمساعدة تقنية و مالية من طرف البنك الدولي تحويل 275 مليار دينار كديون مشكوك فيها و ديون مستحقة على المؤسسات العمومية إلى البنوك، إلى سندات حكومية لمدة 12 سنة و بأسعار فائدة سنوية بقيمة 10%. و هو ما يمثل 60% من إجمالي القروض المستحقة على الاقتصاد الوطني آنذاك و 23% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1991. و تسارعت خطوات إعادة الإصلاح بعد تبني الجزائر للبرنامج المذكور سلفا فقد تم في هذا المجال وضع مخطط لإعادة هيكلة البنوك و تحسين قدرتها التنافسية. بدأ تجسيده في أفريل من سنة 1995 حيث تم بالإضافة إلى التدابير المشار إليها سلفا اتخاذ مجموعة أخرى من التدابير المكملة و التي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- تحويل ما قيمته 24,9 مليار دينار في شكل سندات مدتها 20 سنة لرسملة أربعة بنوك تجارية في السنة الموالية

- أعيدت رسملة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط حيث قدر المبلغ المخصص لذلك ب 8 مليارات دينار.

تحويل ما قيمته 187 مليار دينار أو ما يعادل 24% من رصيد ائتمان البنوك التجارية الموجه للاقتصاد الوطني سنة 1996 بسندات خزانة مدتها 12 سنة. تم تحويل بنك التنمية إلى بنك تجاري شأنه شأن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

المبحث الثاني: إنجازات وتحديات المنظومة المصرفية

¹¹ عبد الله مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 73.

المطلب الأول : الإنجازات المنظومة المصرفية :¹²

يعتبر قانون النقد و القرض كبرنامج طموح للإصلاحات, خاصة في مجال الوساطة المالية و إعادة هيكلة القطاع المصرفي, فهو يعمل على نزع الاحتكار و إرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

كما ساهم قانون الرأسمال السلعي للدولة (La Loi sur Les Capitaux Marchands de L'état) في جعل البنوك كمؤسسات اقتصادية عمومية (EPE) و كبنوك ابتدائية و تجارية خاضعة للقانون التجاري. و بهذا القانون من المفروض أن تتخلى الدولة عن الدائرة الاقتصادية التنافسية, على أن تتم خصوصية محفظة (EPE), بتحويل ملكيتها إلى الشركات القابضة.

يعتبر قانون النقد و القرض في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي و منه الإصلاح المصرفي, حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية, مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولة المصرفية (المالية) التي تركز عبر برنامج التعديل الهيكلي.

حيث تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي, خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994, لإقامة سياسة نقدية أكبر صرامة و استعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة.

كما طبقت سياسات تسييرية, أهمها¹³:

- سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي و ثابت و معدل إعادة الخصم.
 - نظام الإجراءات الوقائية, خاصة على مستوى الأموال الخاصة و تصنيف الحقوق و المئونات, و كذلك توزيع المخاطر, حيث أن مجموعها لا يتعدى 12,5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك.
 - سياسة انتقائية لإعادة التمويل.
 - مراقب القروض بإعادة توجيه التمويل.
- على العموم, فإن معانات الخدمات المصرفية تخص إمكانية تسييرها التي تتميز ب:

1. عجز في التسيير, يخص التأطير و التنظيم و ملائمة التغيير.
2. عدم القدرة على تقدير المخاطر و مواجهتها من البنوك .
3. غياب أو نقص نظام المعلومات و التسويق و المواصلات.
4. غياب المنافسة.

¹² بن طلحة صليحة, معوشي بوعلام "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية" ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " الواقع و التحديات , جامعة الشلف 2004, ص 486.

¹³ بن طلحة صليحة, معوشي بوعلام :مرجع سبق ذكره, ص 487

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم و مراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية و المالية، و صعوبة و خوف من تحرير القطاع المصرفي.

- الضعف التكنولوجي: يجب العمل على تنوع و تحديث الخدمات المالية و المصرفية، باستعمال ثورة الاتصالات و المعلومات.

- عدم القدرة على مواجهة شدة المنافسة، مما تستدعي الضرورة إلى تكوين تكتلات، عن طريق عمليات الاندماج المحلي فبعد إلغاء الاحتكار الحكومي التجارة الخارجية، و تحرير النظام البنكي و قطاع التأمين التي نصت عليه شروط FMI، أنشأت بنوك خاصة منها بنك الخليفة

على العموم، فإن الظروف التي يعيشها النظام المصرفي الجزائري، تدخل ضمن الظروف التي تعيشها البلدان العربية عموما، بالرغم من التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي في ظل اتفاقية الخدمات المالية و المصرفية، التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة، حيث ترغب الكثير من الدول العربية الإنضمام إليها.

و يتطلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إعادة النظر في المنظومة المصرفية ككل، للقضاء على كل أسباب الضعف المتمثلة في :

- ضعف الإطار القانوني، إذ تتميز القوانين بالجمود.
- سلوك العميل: يجب تحفيزه على استعمال وسائل دفع حديثة و الاستغناء على التعامل نقدا.
- و الأجنبي بين المصارف.
- عدم استعمال مفهوم البنوك الشاملة، التي تساعد على تقوية دور الوساطة المالية في الأسواق المالية و خدمات التأمين.
- ضعف استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة، حيث هناك تدخل حكومي في نشاطاتها.
- هناك عدة نقائص أخرى، مثل ضعف مهارات العنصر البشري، ضعف معدلات النمو، و بطء عملية الخصخصة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي¹⁴:

ترتبط مقدرة المصارف على النمو و التطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة و على المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات و المنتجات المصرفية و استخدام التكنولوجيا الحديثة و نظم المعلومات و تأهيل الإطار البشري و الإدارية و تطوير أساليب الرقابة.

¹⁴ مليكة زغيب، نجار حياة، "النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع و تحديات المستقبل" ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول جامعة قلمة، 2001.

و يمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما: التحديات الداخلية و التحديات الخارجية.

1- التحديات الداخلية: و من أهمها ما يلي:

- صغر حجم البنوك.
- هيكل ملكية البنوك.
- التركيز على نصيب البنوك.
- تجزئة النشاط البنكي.
- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات.
- القروض المتعثرة.
- ضعف استخدام التكنولوجيا و الرقابة.
- ضيق السوق النقدي الأولي و الثانوي.
- قيود مالية، محاسبية و تنظيمية.
- قيود قانونية.

2- التحديات الخارجية:

- ظاهرة العولمة.
- ظاهرة اندماج الأسواق الدولية.
- ظاهرة اندماج البنوك.
- ظاهرة البنوك الإلكترونية.

المبحث الثالث: خصائص الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول: خصائص الجهاز المصرفي في المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية سنة 1986¹⁵

¹⁵ مليكة زغيب , نجار حياة, " النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع و تحديات المستقبل " ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول جامعة قلمة

إن طبيعة هذه الفترة جعلت الجهاز المصرفي يتميز بتنظيمات و قواعد محددة لأدائه، المرتكزة على خلفية إيديولوجية، حيث ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط و التسيير الاشتراكي، و كانت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج و مصادر التمويل، و بالتالي قرارات الإنتاج، التوزيع، و التمويل تتخذ بطريقة إدارية.

و من خلال دراسة واقع الجهاز المصرفي في هذه الفترة و على ضوء الإصلاحات التي شهدتها نجد أن هذه المرحلة تميزت بالخصائص التالية:

- تعود ملكية النظام البنكي للدولة و خضوعه لقواعد التسيير الاشتراكي.
- تعاظم دور الخزينة العمومية، و تدخلها في منح القروض مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل.
- عدم إقرار الضمانات في حالة منح القروض البنكية، و تقديمها على أساس التوطن المسبق المركزي.
- تخصص كل بنك في قطاعات محددة من طرف السلطات، الأمر الذي قضى على المنافسة.
- عدم استقلالية البنوك و بصفة خاصة البنك المركزي، و الاستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية، حيث يتم تحديد سعر الفائدة بشكل إداري كذا كل العمولات البنكية.

المطلب الثاني: خصائص الجهاز المصرفي على ضوء الإصلاحات التيتمسته من سنة 1986 إلى غاية 1990¹⁶

إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الأولى على صحة وسلامة الجهاز المصرفي، و لكن أداء هذا الأخير مرتبط بدوره على استقرار الاقتصاد، و لقد شرع في إصلاح المنظومة البنكية منذ سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك و القروض، الذي ألزم البنوك بأن تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم استرداد و متابعة القروض الممنوحة، و في نفس الوقت استعاد البنك المركزي صلاحياته على الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، و أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار و الخزينة.

و في إطار المصادقة على القانون 88-06 المعدل و المتمم لنظام البنوك و القرض تم منح الاستقلالية المالية للبنوك بصفتها مؤسسات عمومية، اقتصادية و التأكيد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية.

أما التغيرات التي نعتبرها جذرية فهي تلك التي مست الجهاز منذ سنة 1990، و قد جاء قانون و القرض بقواعد و مبادئ تتماشى و خصوصيات اقتصاد السوق الذي يسير عليه الاقتصاد الجزائري.

و على أساس قانون النقد و القرض، فقد تم إدخال تعديلات مهمة على هيكل الجهاز المصرفي، خاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص، حيث تم إنشاء العديد من البنوك و المؤسسات المالية، و يمكن ذكر على سبيل المثال بنك البركة، الخليفة بنك، البنك الاتحادي، البنك التجاري و الصناعي، سيتي بنك، و القرض الليوني... الخ.

و يقدر عدد الفروع البنكية على المستوى الوطني 900 وكالة، أي ما يعادل فرع لكل 34000 ساكن، و قد بلغ مجموع موازنات البنوك العمومية و الخاصة ما يقارب 29988 مليون دولار أمريكي.

¹⁶ الطاهر لطرش، تفنيات البنوك: ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، ص194

إن وظيفة البنوك في النظام المصرفي الجزائري كوظيفة منح القروض ووظيفة أساسية، تجعل من عملية قياس فعالية عمل البنوك، و كيفية نجاحه، تظهر من خلال قوانين الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية بداية من سنة 1988 فنجد القانون 88-01 من المادة 40 التي تلزم المؤسسات العمومية الاقتصادية بخلق دائرة مختصة بعملية المراجعة و التدقيق لوظيفة المؤسسة.

كما أن أيضا المادة 40 من القانون 88-01¹⁷ الخاصة باستقلالية المؤسسات: فإنها تنص على ضرورة قيام المؤسسات العمومية الاقتصادية بتنظيم و تقوية هياكلها الداخلية بطريقة ثانية حسب الوظيفة التي تقوم بها.

و عليه فإن المادة 40 من القانون 88-01 تبرز الحكومة الجزائرية بوضع أساليب و أدوات كفيلة بنجاح عمل المؤسسات العمومية و هذا ما يمكن عكسه على المؤسسات المالية، بقياس فعالية عملها في السوق.

المطلب الثالث : خصائص الجهاز المصرفي في مرحلة ما بعد 1990

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد و القرض، استقلالية نسبية للبنك المركزي،

و يعرف قانون النقد و القرض بنك الجزائر في مادته 11¹⁸ بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية.

و يخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية، و تعود ملكية رأس ماله بالكامل إلى الدولة، و بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، و لا يخضع أيضا لأحكام القانون 88-01 في سنة 11 جانفي 1988.

يتضمن البنك المركزي محافظا يساعده ثلاث نواب له و مجلس النقد و القرض، و مراقبون يتولون شؤون المديرية و الإدارة و المراقبة على التوالي، يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ستة سنوات و يعين نوابه بنفس الكيفية لمدة خمسة سنوات، و لا يمكن إحالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح.

يتضمن مجلس النقد و القرض الذي يرأسه المحافظ، نواب المحافظ الثلاثة و ثلاث موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم و كفاءتهم في الشؤون الاقتصادية و المالية.

يعمل مجلس النقد و القرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر و هو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس الإدارة، كما يتصرف تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام الممنوحة الممنوحة للبنك المركزي.

¹⁷الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 195

¹⁸مرجع سبق ذكره، ص 199

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد، كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات، على الوضعية المالية العامة، و على تطوير الاقتصاد الوطني بصفة عامة، كما يلزم قانون النقد و القرض بنك الجزائر بإطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالاستقرار النقدي.

يتمتع مجلس النقد و القرض بطبيعة الحال بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأية سلطة نقدية كتحديد القواعد و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية لاسيما في مجال التغطية و توزيع أخطار السيولة و الملاءة، و هو ما يعكس الاهتمام بسير و أمن النظام المالي.

كما يستلزم على اللجنة المصرفية أن تكون حاضرة و أن تمارس العملية الوقائية ، و يتجلى هذا الدور الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في آن واحد لمراقبة قد نصفها بغير المنتظمة و مراقبة التسيير، خاصة و أن القانون يمنحها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ كل إجراء منشأه أن يصحح أساليب تسييره، وعلى كل حال فإن اللجنة المصرفية تراقب احترام البنوكلقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم و تغطية الأخطار.

إن إنشاء السوق النقدية في جوان 1998¹⁹ فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في السوق النقدية بصفتها مقترضة، سمحت هذه العملية للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق و ذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة في هذا الإطار بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، كما يمكن تجديد هذه العملية على أن لا تتعدى ثلاث سنوات .

في خضم تطور نشاط السوق النقدية، يؤسس قانون النقد و القرض عمليات السوق المفتوحة (open - market) المتمثلة في بيع و شراء السندات العمومية .

إلى جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي و الخزينة و هذا بتحديد سقف لكشف الحساب الجاري بنسبة 10 % من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة و هكذا و في إطار قانون 90 – 10 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة.

خلاصة الفصل:

¹⁹الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره :ص202.

وفي الأخير فإن الجزائر و كباقي دول العالم الثالث شرعت هي الأخرى في إصلاحات اقتصادية، إذ انتقلت من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر حيث لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يتم إلا إذا كان هناك اهتمام بالقطاع المصرفي. وهذا عن طريق تحريره و هنا نكون أمام الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الفصل الثاني:

تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية

تمهيد:

لا شك أن العولمة من أكثر القضايا التي يختلف حولها المتخصصون أيا كان تخصصهم (الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة و الاجتماع) و لقد تزايد الحديث عن العولمة و سلطت عليها الأضواء مع نهاية المعسكر الاشتراكي و التفرد الأمريكي بقيادة العالم كزعيمة للمعسكر الرأسمالي, و ما أدى إليه ذلك من التحول في أغلب دول العالم إلى إتباع نظام السوق و ما يترتب على ذلك من تحرير للتجارة و إلغاء للقيود على حركة رأس المال, و في البداية كان الوهج الإعلامي للعولمة يبشر بعولمة تقود العالم إلى الرخاء و القضاء على الفقر, و توفر الثقافة و وسائل الاتصالات الحديثة للبشر, و استخدمت الدول الصناعية نفوذها و معوناتها لإغراء الدول النامية على الولوع إلى حلبة العولمة و تغيير سياستها بما يتلاءم مع قوانين العولمة.

المبحث الأول : العولمة المالية

المطلب الأول : تعريف العولمة ونشأتها

الفرع الأول: معنى كلمة العولمة¹:

ترجع جذور كلمة العولمة من مدلول العالم، و يعد كل من (Oliver Reiser) و (B Davise) أول من نحت فعل يعولم To Globlize وذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولاً إلى ما أسماه بالنزعة الإنسانية العالمية. وفي هذا الإطار فإن كلمة Global تشير إلى ما هو عالمي أو كوني، ولا يفضل الكثير من الإقتصاديين و المختصين العرب استخدام لفظ العولمة لعدم وجود أصل لها في اللغة العربية، وبدلاً منها يستخدمون كلمة الكونية نسبة إلى الكون و الكوكبية نسبة إلى الكوكب، وفي حين أن الفرانكفونيين يفضلون استخدام عبارة (Mondialisation) نسبة إلى الكوكب في الفرنسية Le Monde، و يبدو عموماً أنه يفضل استخدام العولمة بإرجاعها إل أصلها الأنجلوسكسوني و جعلها اسم علم أجنبي يشار إليها بالجلوباليزيشن كما هو حال أسماء العلم الأجنبية.

الفرع الثاني : تعريف العولمة:

أصبحت العولمة (Globalisation) من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات و يظهر الأدب الاقتصادي تبايناً في الآراء حول تحديد تعريف لهذه الظاهرة و من أهم التعريفات :

أ- يعرف كل من هانسن بيتر مارتن و هارلد شومان العولمة على أنها: " تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشد فيها وطأة المنافسة و يتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال أيضاً ".²

ب - كما يعرف الدكتور جلال العظم العولمة على أنها : " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج الرأسمالي، و بالتالي علاقات الرأسمالية أيضاً، و نشرها في كل مكان مناسب و ملائم خارج تجمعات المركز الأصلي و الدولة و العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على سطح النمط و مظاهره قد تمت. "³

ج - يعرفها أوليفيه دولغوس : " العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، و هي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس و الأماكن ملغية المسافات و مقدمة المعارف دون قيد، و هي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق. إنها تقتات

¹ د. ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2003 ص 14.

² شدا جمال الخطيب: العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا ، ط1 ، عبيدين ، مصر ، 2002 ص 13.

³ د. مبارك بوعشة : البعد الإقتصادي للعولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 16 ديسمبر 2001 ، جامعة منتوري ، قسنطينة، ص 181.

الاقتصاد و السياسة و الاجتماع و الثقافة و تتجاوز النظم و الإيديولوجيات, و تعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة و البنى تحدد ممثلها الدول الكبرى و الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات العالمية , و هي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة و تخطف في طريقها الآمال و الأحلام .⁴

الفرع الثالث: العوامل والأسباب التي أدت إلى العولمة

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين, و من هذه العوامل ما هو اقتصادي و سياسي و ثقافي, و يؤثر و يتأثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الأخرى, و سنركز على العامل الاقتصادي, دون إنكار أهمية العوامل الأخرى في تأثيرها على العولمة.

أ - انخفاض القيود على التجارة و الاستثمار: بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تخفض من وطأة الحماية, وفي ظل رعاية الجات تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية, و لكن مع بداية السبعينات بدأت الدول المتقدمة في العودة مرة أخرى إلى انتهاج سياسة الحماية , و نظرا لأنها ملتزمة بتخفيض ضرائبها الجمركية في إطار مفاوضات الجات, فإنها لجأت إلى تطبيق أو استخدام الحماية غير التعريفية , بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذت على تحرير التجارة و قيام عدد من التكتلات الاقتصادية مثل: الإتحاد الأوروبي , منظمة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية , أدى ذلك إلى المساعدة في تضاعف معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للعالم خلال الفترة (1985-1995) ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة على تلك الفترة , و ضعف المعدل الذي تحقق في الستينيات .

ب - التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي:

يصف (Harris 1993) ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة و الحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة, فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة الممتدة من (1965-1988) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5% إلى 20% و من الناتج الصناعي العالمي من 10% إلى 23% و زاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية منخفضة الدخل من 27% عام 1965 إلى 34% عام 1988. و استمرت الزيادة في السكان للدول النامية بمعدل أكثر من 2% سنويا. كذلك يعتبر (Qureshi-96) أن الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات , الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من حوالي 33% في منتصف الثمانينات إلى 43% في منتصف التسعينيات , و يتوقع أن تزيد عن 50% , في العقد القادم, و يرجع (Otsobo-96) بجزء من زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي الأمر الذي يمثل نقلة نوعية فعالة في إستراتيجية التنمية في إستراتيجية التنمية .

ج - تكامل أسواق المال الدولية:⁵ تعتبر الحركة الدولية لرأس المال , مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة و درجاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية , و تأتي

⁴ مرجع سبق ذكره , ص 182

⁵ د. عمر صقر : العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2001 , ص 9-13.

تدفقات رؤوس الأموال بين الدول أو خلال الأسواق المالية استجابة للاختلاف في معدلات الفائدة , و كذا درجات و أشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال . كما حدث تزايد في تكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي , نظرا لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية و الدول المصدرة لرأس المال , كما ألغت كثيرا من الدول النامية القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري , و تخلت عن الرقابة على التدفقات المالية عبر الحدود.

د - زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر : يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر, فابتداء من منتصف الثمانينيات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة.

هـ - التقدم التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل والاتصالات :⁶ ذكر الاقتصادي (Dosi-89) أن التغيرات التكنولوجية إحدى محركات العولمة, كذلك أكد على أهمية هذا العامل (Ablet Et Janelle-91) و دور التقدم التكنولوجي في المواصلات و الاتصالات على تسارع عمليات العولمة, كما أوضح (Lipsey-92) أن التكنولوجيا الحديثة ترتب عليها انتقال للنظم عبر الاقتصاد العالمية. كذلك حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل و الاتصالات, فانخفضت قيمة المكالمات الهاتفية بحوالي 60 مرة منذ عام 1930, و كذلك انخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي, و كذلك ظهور الفاكس و شبكات الاتصال, الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية.

المطلب الثاني: العولمة المالية

الفرع الأول: تطور العولمة المالية

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك, فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا, فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير, حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحليل المالي و رفع الحواجز في الولايات المتحدة و بريطانيا ما بين (79-82), لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى, و مهما يكن فقد مرت بالراحل التالية :

أ - مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:⁷ امتدت هذه المرحلة من (1960-1979) و تميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور و توسع أسواق (العملات الأوروبية, الدولار) ابتداء من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية, أي التمويل بوساطة بنكية.

⁶ د. عمر صقر , مرجع سابق ص 14, 15.

⁷ د. محفوظ جبار: العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة, الجزائر و العولمة, جامعة منتوري, الجزائر, 2001 ص 94-97.

- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عود المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار).
- انهيار نظام بروتن وودز في 15 أوت 1971، و إنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب و بذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدنية مثل سندات الخزينة.
- ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، و التي منحت العديد من القروض.

ب - مرحلة التحرير المالي : امتدت هذه المرحلة من (1980-1985) و تميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية التسوق، أو اقتصاد السوق المالية و صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية بعضها ببعض و تحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي و النقدي على مستوى العالمي و ذلك بعد رفع الولايات المتحدة و المملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع و تعميق الإيداعات المالية بصفة عامة و التي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي و إجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.
- التوسع الكبير في أسواق السندات و صناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار وهي تتوفر على أموال ضخمة و غايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية .
- ج - مرحلة تعميم المراجعة و ضم الأسواق المالية الناشئة:⁸ امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن و تميزت بمايلي :

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات و ربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام و الأخير في مشوار العولمة المالية .
- تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة حجم التعامل فيها .
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة و ذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة و ربطها بشبكات التعامل العالمية.
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big- Bang) و تبعها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض و عولمتها على غرار أسواق السندات.

⁸ د. محفوظ جبار : مرجع سابق، ص 98 .

- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية , و التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات و إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية .

و مهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم و مست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا, و ينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية .

الفرع الثاني : العوامل المفسرة للعولمة المالية⁹

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ حوالي ربع قرن من الزمن , و كان أهم العوامل المفسرة لها:

1 - تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية, فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج, و صارت الرأسمالية ذات طابع ريعي... تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره. على الصعيد العالمي, لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض, استثمارات مالية) بشروطه الخاصة.

و لقد ارتبط هذا النمو للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) و هو اقتصاد تحركه رموز و مؤشرات الثروة العينية أي: الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية .

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:¹⁰ حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات عائد أعلى.

3- ظهور الابتكارات المالية :¹¹ ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين, فالإ جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم و السندات), أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية و تشمل : المبادلات, المستقبلات, السقف و القاعدة , الخيارات و كل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و قد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما :

أ- الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

⁹ شذا جمال الخطيب: العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط1 'عبدین، مصر، 2002، ص 17 .

¹⁰ د. شذا جمال الخطيب : مرجع سابق ، ص 18.

¹¹ مرجع نفسه، ص 19.

ب- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر و تحسين السيولة.

4- التقدم التكنولوجي:¹² ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في دمج و تكامل الأسواق المالية الدولية، و هو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر و في زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة .

5- التحرير المالي المحلي والدولي : لقد ارتبطت المتدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي و الدولي، و قد زادت معدلات النمو للتدفقات سرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين و غير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية و استخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية .

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:¹³ حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية و إعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين و على وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية.

المطلب الثالث : مؤشرات العولمة المالية¹⁴

في العقد الأخير من القرن المنصرم، أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكامل حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة و يكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما:

1- المؤشر الأول: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996، و إلى ما يزيد عن 200% في فرنسا و إيطاليا و كندا في نفس العام.

2- المؤشر الثاني:¹⁵ الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1,2 ترليون دولار أمريكي في عام 1995، و هو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

¹² مرجع نفسه، ص 20

¹³ د. شذا جمال الخطيب ، مرجع سابق، ص20

¹⁴ د. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة و إقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص34

¹⁵ د. عبد الحميد عبد المطلب : مرجع سابق ، ص34

و من ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس مال و يقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال، و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية و تحرير حساب رأس المال، و من ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

المبحث الثاني : تطور الأداء المصرفي في ظل العولمة

المطلب الأول: توجه نحو البنوك الشاملة¹⁶

الفرع الأول: تعريف البنوك الشاملة :

يمكن تعريفها على أنها : " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، و توظيف مواردها و فتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة...."

الفرع الثاني : أعمال البنوك الشاملة¹⁷ : تتمثل أعماله في النواحي التالية :

- تقوم البنوك الشاملة بدور فعال في ترويج المشروعات الجديدة.
- الاستثمار في الأوراق المالية حيث يقوم بشرائها .
- تقديم القروض لكافة القطاعات لتحقيق التوازن و تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات.

الفرع الثالث : إيجابيات ومزايا البنوك الشاملة¹⁸ :

تتسم هذه البنوك بعدة مزايا أهمها :

- التنوع القطاعي لمحفظه القروض و الاستثمارات لتقليل من المخاطر الائتمانية.
- ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات و المطلوبات.
- العمل على أساس الحجم الكبير لتحقيق الوفرة في التكاليف.
- زيادة و توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية و المالية المقدمة للعملاء.

¹⁶، عبد الحميد عبد المطلب: العولمة و إقتصاديات البنوك الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001ص52

¹⁷صلاح الدين محسن السيبي: قضايا إقتصادية معاصرة، دار الغرب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، ص206-210

¹⁸مرجع نفسه، ص112

المطلب الثاني : لجنة بازل

الفرع الأول : التعريف بلجنة بازل¹⁹ :

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية للممارسات الرقابية و عملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1988

و قد ضمت اللجنة ممثلين عن المجموعة العشرة و هي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، و م أ، بريطانيا، سويسرا، هولندا، السويد، إضافة إلى لوكسمبورغ، و كانت تعقد اجتماعاتها في مدينة بال السويسرية و هي مقر بنك التسويات الدولي و ذلك برئاسة "كوك" من بنك إنجلترا .

الفرع الثاني :أعمالها²⁰ :

يمكن القول بان اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة إلى ما يلي:

- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة.
 - العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية.
 - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .
- كما تقوم أيضا لجنة بازل بتصنيف دول العالم إلى مجموعتين: الأولى و تشمل الدول الكاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و الدول التي تقوم بعقد ترتيبات افتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي ، أما المجموعة الثانية فتشمل باقي دول العالم.

الفرع الثالث :التعديلات التي أجريت عليها²¹ :

يمكن أن نلخص هذه التعديلات فيما يلي:

- تغطية مخاطر السوق و إدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال.
- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة.

¹⁹ د. طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية و إ انعكاساتها على أعمال البنوك، ج1، الدار الجامعية، مصر، ص123-126

²⁰ د. طارق عبد العال حماد: مرجع سابق، ص127-130

²¹ د. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة و إقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001، ص151-153

المطلب الثالث: الاندماج المصرفي وخصوصية البنوك

الفرع الأول: الاندماج المصرفي

1- تعريف الاندماج المصرفي²²: يمكن تعريفه على أساس أنه: " اتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد. "

2- أبعاد الاندماج المصرفي: الاندماج المصرفي يعني أنه عملية الانتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل و يحاول أن يحقق أبعادا ثلاثة هي :

- البعد الأول: إعطاء المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء و المتعاملين.
- البعد الثاني: خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد و فرص الاستثمار و العائد و إدارة الموارد...الخ.
- البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة و من ثم اكتساب كيان مصرفي جديد ذو خبرة عالية .

3- مزايا الاندماج المصرفي و آثاره الإيجابية²³: تتلخص في النقاط التالية:

- زيادة قدرة البنك على النمو و التوسع و فتح فروع جديدة في الداخل و الخارج، و من ثم امتلاك قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي.
- إتاحة فرص أكبر لثبات و تنوع مصادر الودائع.
- زيادة و تعزيز القدرة التنافسية في السوق المصرفي المحلي و العالمي.
- الارتقاء بالمناخ التنظيمي و تطوير النظم الإدارية و تحسين مناخ العمل.

الفرع الثاني: خصوصية البنوك

1- خصوصية البنوك²⁴: تعتبر خصوصية البنوك أحد نواتج العولمة، و هي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخصوصية بشكل عام ظاهرة عالمية، وقد حدث الاتجاه نحو خصوصية البنوك في الدول النامية بالتحديد بعد

²² د. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة و إقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص 151-153

²³ د. عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سابق، ص 155-168

²⁴ د. عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سابق، ص 203

زوال توابع الملكية العامة للبنوك، في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التحول لآليات السوق.

2- إجراءات خوصصة البنوك في الدول النامية²⁵ : و من أهم هذه الإجراءات:

- إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخوصصة البنوك.
- التقييم الدقيق و الموضوعي لأصول و خصوم البنك.
- ضمان حقوق العاملين بالبنوك محل الخوصصة.
- اختيار الأسلوب الأمثل لعملية الخوصصة.

3- الأهداف المتوقعة تحقيقها من خوصصة البنوك²⁶ : هناك العديد من الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من هذا النوع من الخوصصة نلخصها فيما يلي:

- تعميق المنافسة في السوق المصرفي و تحسين الأداء المصرفي.
- تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية.
- تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.
- ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية.

4- شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك²⁷ : إذا كان هناك أهداف لخوصصة البنوك العامة فإن هناك العديد من المحاذير و الضوابط التي تكفل نجاحها أهمها:

لا خوصصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخوصصة.

أن تكون الخوصصة جزئية و تتم تدريجيا.

- ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي و زيادة قوته و فعاليته.
- العمل على تطوير الجهاز البنكي ليكون أكثر تكيفا مع العولمة.
- تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة البنك على المنافسة.

²⁵ مرجع نفسه، ص 209

²⁶ مرجع نفسه، ص 222

²⁷ د. عبد الحميد عبد المطلب : مرجع سابق، ص 223

- أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات سعر الصرف و تلبية حاجيات البنوك من النقد الأجنبي.

5- التجربة الجزائرية لخصوصية البنوك العامة: شرعت الحكومة الجزائرية في إتخاذ إجراءات تمهيدا لخصوصية قطاع البنوك، و من هذه الإجراءات التي تم الإعلان عنها مشروع توأمة ثلاث بنوك عمومية جزائرية بثلاث بنوك أوروبية، و قامت وزارة المالية التي تشرف على العملية بالتنسيق مع الإتحاد الأوروبي عن عرض مناقصة في بداية أفريل 2004 لاختيار المؤسسات البنكية.

و إذا كانت العروض من الجانب الأوروبي كبيرة بالنظر إلى إبداء عدة مصارف وبنوك إيطالية، فرنسية، إسبانية و سويسرية لاهتمامها فإن اختيار البنوك الجزائرية لا يطرح إشكالا كبيرا بالنظر إلى العدد المحدود للمصارف المؤهلة و التي تقدر بستة بنوك عمومية تتوفر أربعة منها على حظوظ أكبر لأنه تمتلك حصة معتبرة من السوق و نذكر منها: (BNA-BADR-CNEP-CPA) و تمثل هذه البنوك أكثر من 50 بالمائة من النشاط المصرفي بالجزائر و أكثر من 60 بالمائة من الموارد المالية، المدخلة المودعة و التي تقدر ب 40 مليار دولار.

كما أن هناك مفاوضات متقدمة مع شركاء أجنب قصد فتح رأسمالها ب 40 بالمائة .

المبحث الثالث: الأزمات المالية البنكية في ظل العولمة

المطلب الأول : غسيل الأموال²⁸

تشير العديد من المؤشرات إلى تزايد ظاهرة غسيل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة و بخاصة العولمة المالية، فمع إلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات و انفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب فقد انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القدرة .

الفرع الأول : تعريف غسيل الأموال:

غسيل الأموال هي عمليات متتابة و مستمرة في محاولة متعددة لإدخال الأموال القدرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، في دورة النشاط الاقتصادي للاقتصاد الرسمي أو الظاهر لإكسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفي و أجهزة الوساطة المالية الأخرى.

الفرع الثاني : خصائص عمليات غسيل الأموال:

- تتسم عمليات غسيل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي في ظل العولمة.

²⁸ د. عبد الحميد عبد المطلب و مرجع سابق، ص 234-237

- إن عمليات غسيل الأموال في ظل العولمة أصبحت تمتد أفقيا مستغلة في ذلك مناخ التحرير الاقتصادي و المالي.
- تتواكب عمليات غسيل الأموال مع الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، حيث تشهد تلك العمليات تطورا كبيرا في تقنياتها.
- ترتبط عمليات غسيل الأموال بعلاقة طردية بعمليات التحرير الاقتصادي و المالي و من ثم نمو القطاع الخاص.
- يزداد الاتجاه نحو عمليات غسيل الأموال دوليا مع ازدياد الاتجاه لتحرير التجارة العالمية.
- إن عمليات غسيل الأموال التي تتم من خلال خبراء مختصين على علم تام بقواعد الرقابة و الإشراف في الدول و ما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها.

الفرع الثالث: الأسباب الرئيسية لعمليات غسيل الأموال:

هناك العديد من الأسباب يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- البحث عن الأمان و اكتساب الشرعية خشية المطاردة القانونية.
- احتدام المنافسة بين البنوك في ظل العولمة يفسر تزايد عمليات غسيل الأموال جزئيا من خلال التسابق بين البنوك لجلب العديد من العملاء.
- انتشار التهرب الضريبي و انتشار قروض سيئة السمعة التي تخفي ورائها الفساد و الرشوة و سرقة أموال البنوك.
- تباين التشريعات و قواعد الإشراف و الرقابة بين الدول المختلفة، مما يفتح المجال لوجود بعض التغييرات التي تستطيع أن تنفذ منها هذه الأموال القدرة.
- هناك بعض الدول التي تشجع عمليات غسيل الأموال، و التي أعلنت بعضها صراحة أنها على استعداد لتلقي الأموال القدرة المغسولة و تقدم لها التسهيلات الممكنة.
- في ظل التوجه نحو العولمة أصبح الأشخاص الطبيعيون أكثر قدرة على نقل و تحويل كميات ضخمة من رؤوس الأموال من بلد لآخر دون عقبات.

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال²⁹:

التأثير السلبي على الدخل القومي الظاهر، حيث يتم استقطاع الأموال المودعة في الخارج من الدخل القومي.

- يؤدي غسل الأموال إلى انتشار الفساد و الرشوة، نظرا للإستراتيجية الهجومية التي يتبعها القائمون على الاقتصاد الخفي تجاه القائمين على الاقتصاد الظاهر.
- ازدياد غسل الأموال يؤدي إلى زيادة الدوائر الخبيثة للإجرام حيث توجد دائرة خبيثة بين الاثنين.
- تؤدي عمليات غسل الأموال إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث تقوم عمليات غسل الأموال بتحويل العملة المحلية الناتجة عن أموال غير مشروعة إلى ذهب و مجوهرات، و غيرها من الأصول ذات القيمة التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية.
- التأثير على آليات السوق و في الأسعار المحلية مما يشكل خطرا كبيرا على مناخ الاستثمار.
- الحد من فاعلية السياسات النقدية في تحقيق أهدافها، و صانعوا السياسات النقدية لا يعرفون بدقة حجم التدفقات النقدية غير المحسوبة، مما يؤثر على مصداقية و فاعلية قراراتهم و صعوبة مهمتهم في وضع خطط و برامج التنمية و تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي.
- تؤثر عمليات غسل الأموال بقوة على استقرار أسواق المال الدولية، و تهدد دائما بانهيار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء اقتصاديات الدول المتخلفة.

المطلب الثاني: البنوك وأزمات سعر الصرف في الجزائر

في ظل العولمة و في عقد التسعينات لوحظ أن التحرير المالي و المزيد من العولمة المالية يؤدي إلى حدوث أزمات مالية ذات آثار ضخمة، و في الغالب تكون مصحوبة بانهيار في بعض العملات الوطنية و من ثم تغيرات شديدة و قوية في سعر صرف العملة في البلد محل الأزمة، بما يطلق عليه أزمات سعر الصرف.

1- بداية الأزمة³⁰: تعود أولى بدايات الأزمة إلى انخفاض سعر النفط الذي أدى بدوره إلى انخفاض السيولة الجزائرية من العملة الصعبة و منه تخفيض الاستيراد و الشروع مباشرة في تخفيض الدينار منذ سنة 1986.

حيث كانت أسعار الصرف الدولار الأمريكي في سنة 1986 كالآتي:

²⁹ د. عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سابق، ص 253

³⁰ Benissad: Les taux de change multiples, séminaire organisé par la cnc hotel I aurassi 16-17/11/92

(1 دولار = 4 دينار) لترتفع في سنة 1991 و تصبح (1 دولار = 18 دينار) حيث قدرت نسبة الانخفاض بين الفترة (1986 – 1991) ب (365,79 بالمائة)

فأول عملية تخفيض رسمية كانت في ديسمبر 1990 بمقدار 20 بالمائة ، ثم تلتها عملية أخرى في أبريل 1994 حيث خفض الدينار بنسبة 40 بالمائة.

2- أسباب تخفيض الدينار³¹: إن عملية اللجوء إلى تخفيض الدينار لها عدة أسباب نذكر منها :

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي بسعر الصرف الموازي.
- تشجيع الصادرات الجزائرية و إعطائها تنافسية أكثر في السوق العالمية.
- تحرير الأسعار الداخلية للتكثير من المنتجات المدعمة و التي لا تعكس في الواقع السعر الاقتصادي (التوازي).
- محاولة تقليص العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق إعطائها الحرية التامة في تقرير سعر منتجاتها.
- تطبيق شروط صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على المساعدات المالية كعقد من نوع "ستاند باي" .
- محاولة إعطاء الدينار الجزائري صبغة التحويل .

3- تطبيق سعر الصرف المتعدد على الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري وأسباب التخلي عنه:

كانت إحدى محاولات السياسة النقدية لحكومة بلعيد عبد السلام هو إنشاء نظام سعر الصرف المتعدد الذي كان من المفروض تطبيقه ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1993 ، حيث جاء هذا النظام ليضع حدا للتخفيضات التي عرفها الدينار الجزائري منذ سنة 1986.

فالتجربة بينت أن هذا النظام لا يعتبر شيئا جديدا على الاقتصاد الجزائري، حيث طبق في الماضي و لكن بطريقة غير مصرح بها، فقد عرف الدينار الجزائري 4 معدلات هي : سعر الصرف دبلوماسي، سعر صرف رسمي، سعر صرف موازي، سعر صرف حسب حقوق السحب الخاصة .

و مع صدور قانون (10-90) في 14 أبريل 1990، و المتعلق بقانون النقد و القرض و بالضبط المادة 189 و التي تنص على ما يلي: "لا يجوز أن يكون سعر الصرف الدينار متعددًا".

بات واضحا أن هذا النظام لا يسمح به المشرع الجزائري، لأن التخفيض هو الأداة التي تقودنا إلى السعر التوازي حسب الإصلاحات الاقتصادية المطبقة. اقترحت السلطات الجزائرية بدورها إنشاء سعر صرف مزدوج، و لكن رفضت من طرف صندوق النقد الدولي.

³¹ Ilmane, notede travail sur loppotutunité de dévaluer le dinar algerien: les cahiersde la réforme n°05 ENAG ALGER 1990,p123

وتعود أسباب التخلي عن نظام سعر الصرف المتعدد إلى وجود عدة عيوب من بينها أنه أداة مالية و ليست نقدية ترفضها المؤسسات النقدية الدولية، إضافة إلى عدم نجاح الحكومة الجزائرية في تقليص بعض الواردات بالرغم من الارتفاع في أسعارها من جهة و بالضغط على المصدرين و المستوردين من جهة ثانية، نظرا لتطبيق معدلات معقدة و متتالية.

المطلب الثالث: ضعف البنوك المركزية و الدولة في التحكم في السياسة النقدية

الفرع الاول: تأثير العولمة على سلطة البنك المركزي³²:

في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحثا عن أعلى عائد حيث تتدفق للبلد كميات ضخمة من الأموال بشكل مفاجئ و يدفعها في ذلك انخفاض أسعار الفائدة.

و تردي النمو في الدول الصناعية و سعيا لاغتنام فرص ارتفاع سعر الفائدة المحلي إذا كان سعر الصرف ثابتا في هذه الحالة تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية، مما قد تؤدي إلى حدوث التضخم و تغير أسعار الفائدة الحقيقية، مع تزايد درجة العولمة المالية حيث تخرج مسالة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزي، إذ يفترض أنه مع زيادة حرية رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة العالمية قصيرة الأجل، و بتوقعات الحركة القصيرة الأجل لسعر الصرف أي حالة تكافئ مع سعر الصرف المغطى.

و عليه فإن محاولات بلد لوضع أسعار الفائدة لا تتفق في حالة تكافؤ سعر الفائدة، يمكن أن يؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو الخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل و من ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية و سعر الصرف لتحقيق أهداف منفصلة للاقتصاد الكلي ستصبح مقيد بزيادة حركة رأس المال ناهيك عن وقوع الاقتصاد القومي في يد المضاربين الماليين، حيث يشير البعض على أنه إذا ما اتفقت كافة البنوك المركزية في العالم فيما بينها على إتخاذ موقف معين لحماية عملية ما في مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمععه هذه البنوك المركزية هو 14 مليار دولار يوميا مقارنة مع 800 مليار دولار يستطيع المضاربون الماليون العالميون ضخها في السوق و هذا يعني أن إمكانياتهم تفوق 55 مرة البنوك المركزية الموجودة في العالم مجتمعة.

الفرع الثاني: تأثير العولمة على السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية³³:

إذ أنها تحد من هذه السيادة فمع تحرير حساب رأس المال يصبح في إمكان المستثمرين المحليين من أبناء البلد استثمار أموالهم في أي مكان تبعا لارتفاع معدل العائد المتوقع، و في الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات و كبار المستثمرين في البلدان الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم على المناطق و الدول التي تنخفض فيها معدلات الضرائب على دخول الأرباح.

³² د. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة و إقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص 30-31

³³ د. عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سابق، ص 31-32

و هناك تسابق الآن على تخفيض الضرائب إلى أدنى حد كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى خفض حصيلة موارد الدولة من الضرائب، بل و إضعاف فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

و مع تزايد خروج رؤوس الأموال للاستثمار خارج الحدود الوطنية تزداد معدلات البطالة في البلدان التي يحدث فيها هذا الخروج و لمواجهة هذا السلوك تلجأ الحكومات إلى خفض الضرائب على دخول الشركات، و هو ما يؤدي إلى زيادة العجز للموازنة العامة و إجبار الدولة على التخلي عن برامجها الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

حاولت البنوك الجزائرية منافسة البنوك الأخرى ولكن لم تقدر على ذلك لقلّة مواردها المالية و تخلف المستوى الفني و التكويني و غياب التنظيم الإداري السليم و من ثم لا مناص من مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الاندماج المصرفي و انتهاج سياسات و إستراتيجيات أكثر تطورا وشمولا بهدف التكيف مع الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي و تتمثل أهم محاور هذه الإستراتيجية في التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة و العمل على تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة، علاوة على تعميق استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي و تقوية قاعدة رأسمال البنوك من خلال زيادة عمليات الاندماج بينها و لا شك أن نجاح البنوك في تنفيذ إستراتيجيات التطوير بكفاءة و فاعلية هو أمر مرهون من جهة أخرى بتبيين المفهوم الحديث للتسويق المصرفي كأحد ركائز هذه الإستراتيجية.

الفصل الثالث

الجانِب التطبيقِي: دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي

تمهيد:

تجسيد منا لمفاهيم التي تتطرقنا إليها في فصلين سابقين من خلال تطرقنا إلى النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة المالية اخترنا أيام بتريص في إحدى البنوك التجارية وهو البنك الخارجي الجزائري حتى يتسنى لنا معرفة تحديات التي يواجهها البنك و بناءا على هذا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث و هي على التوالي:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية شاملة للبنك الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري و أهم نشاطه و أهدافه.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة ونقاءص التنمية الاقتصادية والحلول المقترحة في bea

المبحث الأول: بطاقة تعريفية شاملة للبنك الخارجي الجزائري

يعتمد النشاط البنكي أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الأموال، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فإنه يتواجد عملاء يملكون فائض من رؤوس الأموال و آخرين لديهم عجز في رؤوس الأموال.

أما حاليا فقد دخلت في عهد جديد إذ أصبحت تتميز باستقلالية و مسؤولية أكثر.

إذن البنك عميل ضروري للنشاط الإقتصادي لبلد ما، وتتجسد هذه الضرورة من خلال عمليات القرض التي تستجيب لها.

ومن أكثر البنوك التجارية الزائرية شهرة في العالم نجد البنك الخارجي الجزائري الذي يعتبر الرائد من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية و لذلك وكلت له الدولة كل الصلاحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى و ذو سمعة عالمية كبيرة.

و لهذا سوف نخصص هذا الفصل للحديث عن البنك الخارجي الجزائري من خلال التذكير بنشأته و أهم نشاطاته و التعرض للمهام المتعلقة به.

المطلب الأول: تاريخ نشأة البنك الخارجي.

أنشئ بنك الجزائر الخارجي بموجب المرسوم رقم 204/67 المؤرخ في 1967/01/01 برأسمال قدره 20 مليون دينار و قد ورث البنك 05 بنوك أجنبية وهي:

- القرض الليوني: crédit lyonnais عام 1967/09/12.
- الشركة العامة: société générale عام 1968/01/16.
- قرض الشمال: crédit du nord عام 1968/05/31.
- البنك الصناعي الجزائري و البحر الأبيض المتوسط عام 1968/05/26.
- بنك بلك لنير: barclayes bank.

وقد كان البنك الخارجي عام 1967 يعالج حوالي 30% من الدويلات الخارجية مما أدى إلى تعميم هذه البنوك ليترجم بعد ذلك إلى إنشاء البنك الخارجي الجزائري، و لم يحصل البنك على هيكل التنائي إلا في جوان 1986 و أصبح مستقلا بموجب نص القانون 89/01 الصادر في 12 جوان 1988 و في 05 فيفري تحول البنك إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده قرار 01 أكتوبر 1967.

و لقد سعت عمليات البنك منذ 1970 حيث أصبح لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك، نفطال) و الكيماوية و التسيير و التعدين، و النقل البحري و مواد البناء و هو الذي

يجدها بالقروض و قد ساهم البنك بالفعل بالتمويل و تطوير حقول حاسي مسعود و حاسي رمل، و انشاء أنابيب النفط و الغاز و مقانع البلاستيك و الأسمدة و الاسمنت.

حاليا للبنك فرعين في الخارج :

- البنك الدولي العربي (باري).
- البنك العربي للإستثمار و التجارة الدولية (ابوظبي).

يتم توزيع رأس المال الإجتماعي على 04 صناديق المساهمة حسب النسب التالية:

- صندوق مساهمة " الالكترونيك، المواصلات، الإعلام الألي " 35%.
- صندوق مساهمة " كيمياء، بتروكيمياء، صيدلة " 10%.

المطلب الثاني: تعريف البنك الخارجي الجزائري.

1. تعريف البنك الخارجي الجزائري (BEA) :

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك الخمسة التجارية المتواجدة في الجزائر: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

فلدينا نفس الهيكل الأصلي (النظام) مثلما مثل السابقة الذكر، أنها بنك و إيداع رؤوس الأموال.

يملك البنك الجزائري الخارجي شبكة ل 90 و كالة متفرعة عبر التجمعات السكنية الكبرى و المناطق الصناعية و مناطق الإنتاج للمحروقات.

- عدد موظفيها 4140 عامل.
- إن البنك الخارجي الجزائري له علاقة بشبكة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد.
- يسير البنك الخارجي أكثر من 35% من التجارة المحلية.

2. تقديم وكالة (BEA) بمستغانم:

لكل بنك مديرية عامة و التي تنقسم بدورها إلى مديريات جهوية، و فروع و وكالات ومن و بين وكالات البنك الخارجي الجزائري و كالة مستغانم و التي تعتبر الوكالة الوحيدة الموجودة على مستوى الولاية ككل الكائن، مقرها الإجتماعي ب: 11 boulevard colonel amirouch - siège bp 323 social المقيدة بالسجل التجاري تحت رقم 0011452B00 و برأسمال يقدر ب: 100 000 000 000 دج.

وكالة البنك الخارجي الجزائري بمستغانم في واحدة من بين عشرة وكالات التابعة للمديرية الجدهوية لوهرا و التي تأسست عام 1982 بهدف توسيع و نشأة البنك و خدمة زبائنه المتواجدين بالولاية.

ومن بين أنشطة و أعمال الوكالة:

1. عمليات الصندوق: حيث تعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها الوكالة وهي مصلحة مهمتها جلب و تلقي الودائع بكل الأصناف التي تقوم الزبائن بإيداعها و كذلك في قدرة على الوفاء بهذه الإبداعات. و هذه المصلحة لها علاقة مباشرة و كبيرة مع الزبائن.
2. منح القروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تنسيقات بدون ضمانات و ذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
3. تقوم بجميع العمليات المالية التي تتعلق بالأوراق التجارية من عمليات إكتساب و خصم للأوراق التجارية و الوصوليات و المبالغ المصدرة من طرف الخزينة .
4. يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
5. التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية و ذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندة الخاصة بعمليات التصدير و الاستيراد.
6. إكتساب أموال من عمليات البيع و الإيجار و جميع العمليات المنقولة و غير المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين معها.
7. إن الوكالة التي تقوم بجميع المهام مهما كان نوعها والتي لها فوائد من و راءها و هذه الفوائد تتعلق بالمؤسسات أو الشركات الجزائرية و الأجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافها و تطوير الأعمال الخاصة بها.
8. تعتبر المحاسبة من أهم الأعمال التي تهتم بها الوكالة و ذلك لما من أهمية كبيرة في جميع البيانات و المعلومات من جميع الأقسام الأخرى الموجودة في الوكالة

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وأهم نشاطاته و أهدافه.

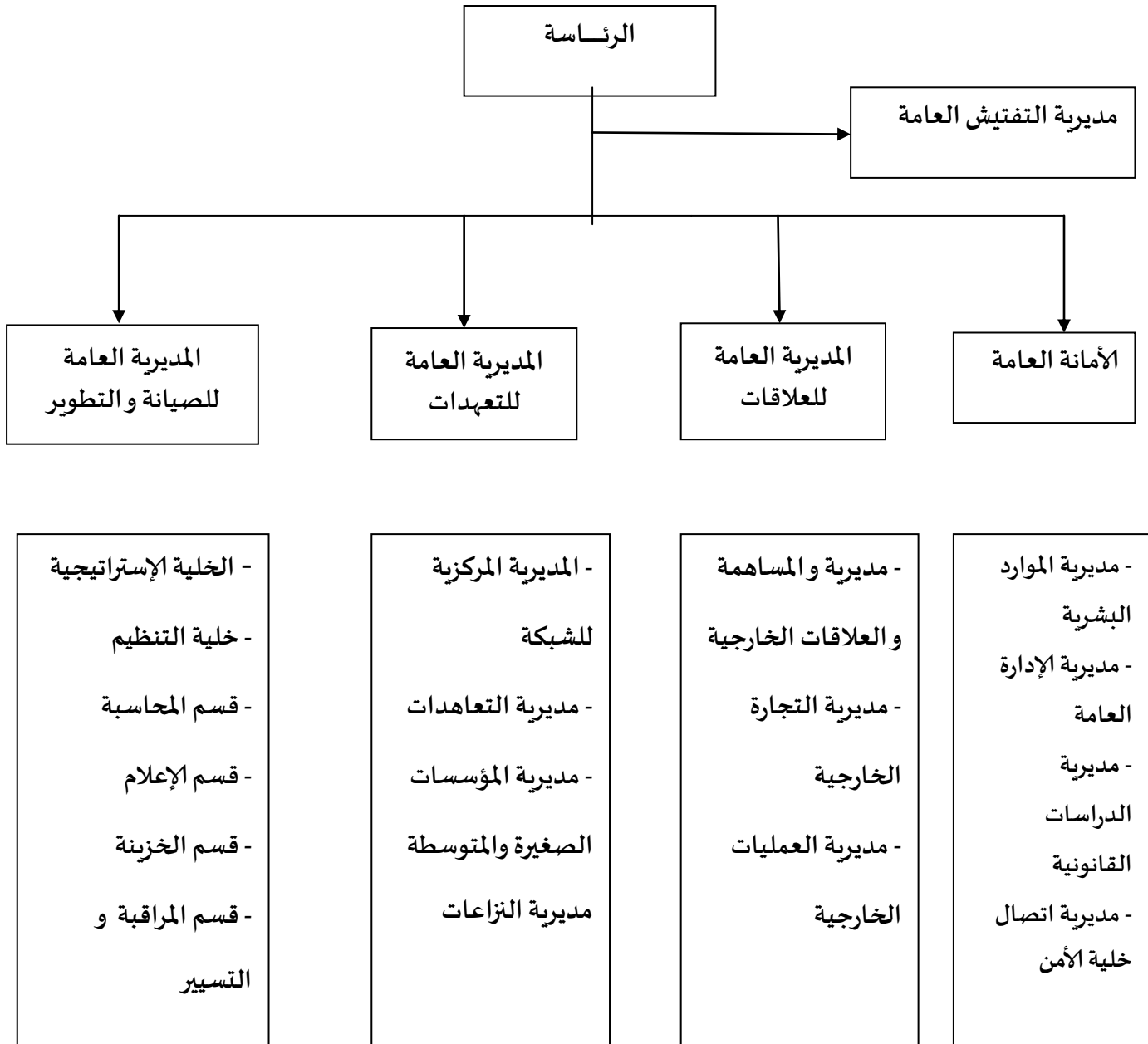
عن التنظيم الإداري السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة و التخطيط و التنفيذ الدقيق و يلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري و النظام الفني من أجل هذا يتم تحديد الخدمات البنكية الرئيسية.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.

يخصص لكل قسم من أقسام الهيكل عمل منوط به مثل: قسم الحسابات الجارية، قسم الأوراق التجارية ، وقسم الاعتمادات المستندية و غيرها، و كلما تعددت العمليات المرتبطة بنوع محدد من الخدمة البنكية يخصص قسم في لها، وكلما قلت هذه العمليات يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد، و من المهم أيضا تجزئة الخدمات الرئيسية إلى الخدمات الفرعية، بحيث تنشأ و حدات إدارية فرعية تختص بها الخدمات.

الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الجزائري¹

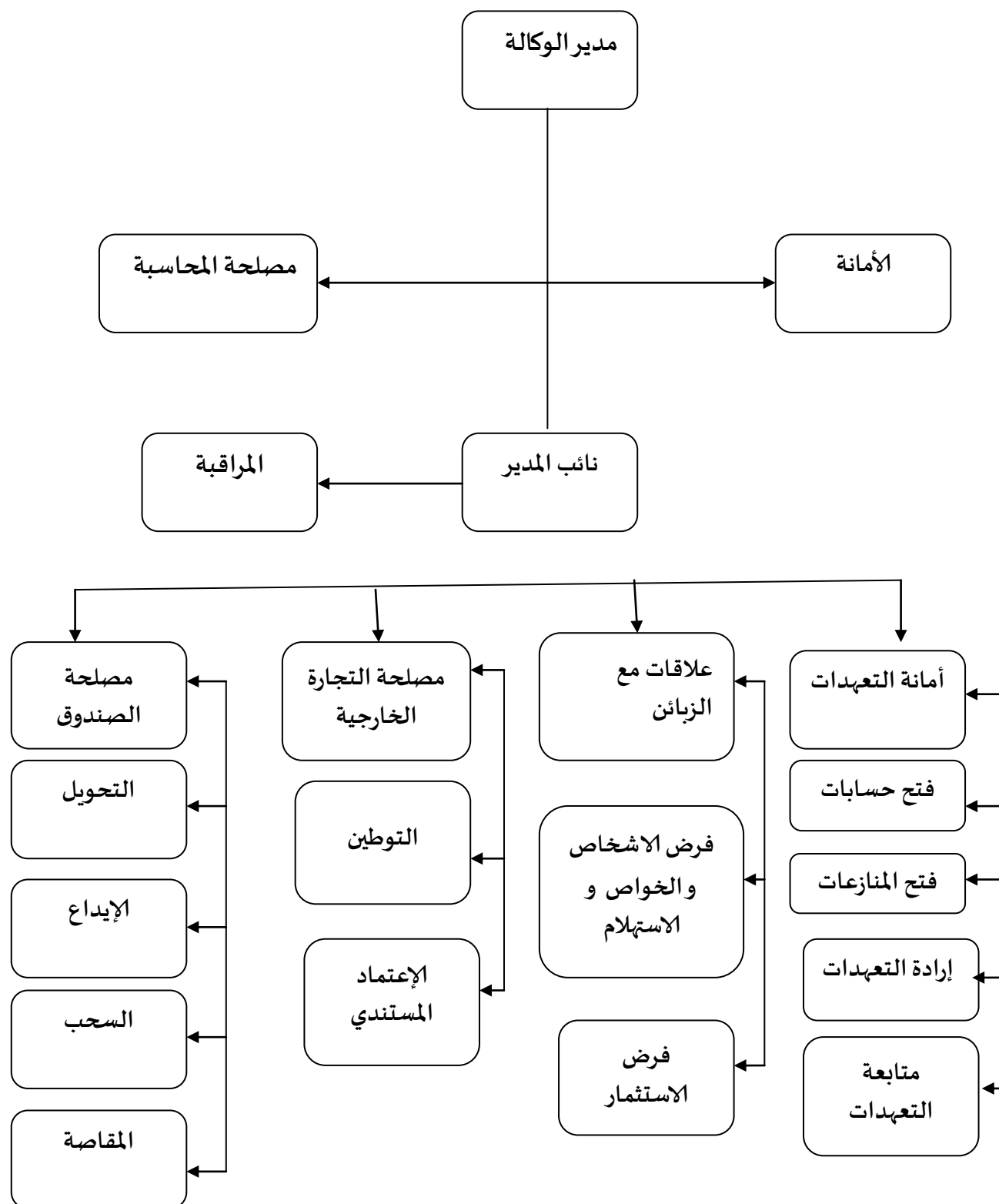
الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائري الخارجي.



¹ - المصدر: نكتب التوثيق بوكالة البنك الجزائري الخارجي

الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائري الخارجي "مستغانم"²

الشكل 02: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائري الخارجي "مستغانم".



1- المصدر: مكتب الوثائق بوكالة البنك الجزائري مستغانم

وفيما يلي توضيح مبسط لمحتوى عمل المصالح الموجودة على مستوى الوكالة طبقا للهيكل التنظيمي:

- عمليات السحب.
- عمليات الإيداع.
- عمليات التحويلات.
- عمليات المقاصة.
- عمليات المحفظة.

2. مصلحة التجارة الخارجية: ومن أهم المهام التي تقوم بها هذه المصلحة هي:

- علية السحب و الإيداع بالعملة الصعبة.
- عملية الصرف و تحويل العملات.
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير و الاستيراد).

3. مصلحة التعهدات: وتتمثل في:

- دراسة و تقديم القروض.
- دراسة المنازعات.

4. مصلحة التسيير الإداري: و تتولى هذه المصلحة ما يلي:

- مصلحة الموارد البشرية.
- الإهتمام بالتنظيم الإداري.

المطلب الثاني: أهم أنشطة وأهداف البنك الخارجي الجزائري.

الفرع الأول: أهداف البنك الجزائري الخارجي.

يهدف البنك الخارجي أساس إلى:

- تحضير و تشجيع الأموال و تمويل التجارة مع باقي بلدان العالم.
- تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية الاقتصادية.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدولة و الجمعيات المحلية.
- تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.
- يجمع القروض مع المدى القصير، المتوسط و المعتدل.

- يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية و التقنية.
- توسيع الشبكة البنكية و تقريرها من الزبائن و العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.

الفرع الثاني: أهم أنشطة البنك الخارجي الجزائري.

ومن بين أهم أنشطة البنك الخارجي الجزائري:

- تشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي و يمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج.
- بالاضافة إلى تمويلها الخاصة فإنها تتدخل بضمائمها الاحتياطي و ضمان الوفاء أو حتى باتفاق القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول أخرى.
- إتخاذ إجراءات إجتماعية لصالح مستفيديها.
- معالجة كل العمليات البنكية من صرف و إقراض في إطار التشريع و التنظيم.
- قبول كل أنواع القروض و تقديمها، سواء بضامنت أو دون ذلك، ذلك لحسابه أو مساهمة منه فقط.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- إقامة و تسيير المخازن العمومية.
- أخذ في شكل، كل الفوائد و المساهمات في كل الشركات و المؤسسات.
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه مباشرة أو غير مباشرة.
- إقامة علاقات جديدة مع زبائنه تعتمد أساسا على المبادئ التالية:
 - الصفة التجارية.
 - تكافؤ المصالح.
 - تحسين نوعية أدائه و ذلك بتوفير:
 - ❖ الإستقبال الحسن.
 - ❖ تقليص زمن المعالجة.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة ونقائص التنمية الاقتصادية والحلول المقترحة في BEA .

من خلال ما سبق يمكن تشخيص العملية الاقتصادية لـ BEA المساهمة في التنمية الاقتصادية ويتحدد ذلك عن طريق العوامل المساعدة ومعالجة النقائص للوصول إلى الحلول الترتبية في تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

المطلب الأول: العوامل المساعدة على التنمية:

- تقديم المعلومات الخاصة بإمكانية التمويل للمستوردين والمصدرين الجزائريين.
- التدخل في الأسواق المالية الدولية لجمع الأموال وكذلك القروض الخارجية لتغطية الاستثمارات
- تحويل القطاعات العامة والخاصة عند القيام بالصفقات مع المتعاملين الأجانب .
- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- استقبال عملية الدفع التي تقدم نقدا عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوظيف و جميع عمليات البنك.
- منح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تنسيقات بدون ضمانات.
- توزيع رؤوس أموال الأفراد و مراقبة استعمالها.

المطلب الثاني: نقائص التنمية الاقتصادية في البنك الخارجي.

تتمحور ملاحظات حول ما درسته نظريا و ميدانيا، إذ وجدنا تناقضا شاسعا يعود لأسباب داخلية تخص المؤسسات البنكية و أخرى خارجية خاصة بالتنمية الاقتصادية و تكمن فيما يلي:

- إن الاستقلالية الممنوحة للبنوك بعد الإصلاحات الاقتصادية، أدت إلى عرقلة النشاط التنافسي بين البنوك فانحصرت أعمالها في خدمات و منتجات تقليدية بعيدة كل البعد عن مجال الإبداع و التجديد.
- غياب وكالات موزعة منتظمة على مستوى الولاية، إذ نجد و كالة وحيدة موجودة في وسط المدينة بها صراف إلى وحيد موجود أمام مقر مما سبب ضغطا متزايدا على الوكالة.
- عدم تخصيص البنك لفترات إضافية لتقديم مختلف الخدمات كأيام العطل و أيام الأعياد و ذلك لتجنب الاكتظاظ طيلة أيام الأسبوع.
- نقص و سائل الاتصال إذ يكتفي البنك باستعمال الوسائل المكتوبة مع انعدام الوسائل السمعية البصرية و ذلك نظرا لارتفاع تكاليفها.
- يملك¹ البنك تقنيات فعالة للتأثير على قرارات العميل.
- طريقة أو كيفية تقديم الخدمة و التي عادة ما تترك انطباع سيئ في نفسية الزبون مما يؤثر على البنك سلبا و ذلك بتحول أو توجه الزبون إلى بنك آخر، غياب ثقافة بنكية لدى الزبون، و هذا من خلال جهله لمختلف الخدمات المقدمة من طرف البنك.

2- أطروحة ماجستير، علوم التسيير إدارة فرع إدارة أعمال ، دراسة جدوى و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية ، الجزائر 2006-2007

- عدم تطابق المنتجات المقترحة من طرف المديرية العامة دائما مع متطلبات الزبائن و ذلك في غياب هيئة مشرفة على الأنشطة و متابعتها ، باعتبار أن البنك مازال يعمل في ظل التوجه الإنتاجي إذ أن المديرية العامة هي التي تنمي و تقترح المنتجات المصرفية وما على الوكالات التابع لها إلا عرضها على الزبائن و تطبيقها.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمعالجة النقائص.

- لا بد البنك التكيف مع التغيرات و التطورات و التغير في طرق التسيير خاصة بعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق، القيام بدراسات حول الزبون و الوقوف على حاجاته و متطلباته باعتباره أساس لنجاح كل الاستراتيجيات المساهمة في تحقيق التنمية.
- تخصيص أيام دراسية و ندوات علمية للتفاوض و النقاش مع مختلف العملاء فيما يتعلق بكل الأنشطة و مهام مع العميل.
- تدريب موظفي الشبابيك و تكوينهم بصفة مستمرة و ذلك بتقديم نصائح و إرشادات خاصة بطريقة التعامل مع العميل.
- يجب على بنك توسيع مكان الانتظار لتفادي ازدحام العملاء.
- شغل الزبون أثناء فترة الانتظار و ذلك بتوفير ملصقات و مجلات خاصة بالبنك ليتعرف أكثر على مشاريع التنمية و المجالات التي تحققها.
- الاهتمام بمعالجة مشاكل واحتياجات الزبائن، فكل زبون محتج له استعداد للتعامل مع بنك آخر، مسايرة التطورات التكنولوجية و ذلك بإنشاء وحدات الإعلام الآلي و توفير الموزع الأوتوماتيكي في الأماكن العمومية لتسهيل العمليات وسرعة و تقديمها.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة التطبيقية التي أجريت على البنك الخارجي الجزائري التي كان الغرض منها معرفة تاريخ البنك وهيكله التنظيمي واهم أنشطته وأهدافه بالإضافة إلى العوامل المساعدة و نقائص التنمية الاقتصادية و الحلول المقترحة في BEA استخلاص مايلي :

" العملية الاقتصادية للبنك المساهمة في التنمية الاقتصادية تتحدد عن طريق العوامل المساعدة ومعالجة النقائص للوصول إلى الحلول المترتبة في تحقيق التنمية الاقتصادية " .

الخاتمة العامة

الخاتمة

من خلال هذا البحث توصلنا إلى ما يلي:

أن للعولمة تأثير واسع على الجهاز المصرفي. فمع تصاعد سيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي من حيث أدائه و سياسته و عملياته.

في ظل هذه التغيرات فإن الجهاز المصرفي بحاجة إلى إستراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة، خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية، فإن البنوك تعمل على وضع خطط و سياسات تمكنها من الصمود مثل: الاندماج ، الخصوصية ، العمل بالتكنولوجيا الحديثة .

أما على المستوى الوطني بالرغم من الإصلاحات المستحدثة في هذا القطاع لا زال يعاني من إفرازات و تبعيات النظام السابق، حيث لا تزال البنوك المحلية تمارس دورا إداريا محدودا، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات العولمة المالية. كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتحول البنوك الوطنية إلى قوة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد العالمي، يتوجب الاستفادة من هذه الفرص لمسايرة ركب التحولات الشاملة ، و يتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين المالي و الاقتصادي.

مما سبق يمكن إدراج ما يلي:

التوصيات:

- الاستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي و البنكي.
- تبني سياسة البنوك الشاملة.
- انتهاز سياسة دمج البنوك الصغيرة وذلك لمواجهة المنافسة الشرسة التي تشهدها العولمة.
- انتهاز سياسة الخصوصية البنكية و تطبيق الإستراتيجية المناسبة للعملية، مع تحديد الأسس و الأهداف على المديين القصير و المتوسط.
- ضرورة استعداد الجزائر لمواجهة آثار تحرير التجارة عموما و القطاعات المالية و المصرفية خصوصا.
- تفعيل دور السوق المالية (البورصة).
- تفعيل دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة.

آفاق الدراسة:

في النهاية فإن المستقبل واعد أمام الجهاز المصرفي لمواجهة تحديات العولمة إن توفرت الإرادة الصادقة و العمل المخلص المبني على الأسس العلمية السليمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- د. ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة والأبعاد, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, 2003.
 - 2- د. شذا جمال الخطيب: العولمة و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال , مؤسسة طابا , ط1, عبيدين, مصر, 2002.
 - 3- د. مبارك بوعشة: البعد الاقتصادي للعولمة , مجلة العلوم الإنسانية, العدد 16 ديسمبر 2001, جامعة منتوري, قسنطينة.
 - 4- د. عمر صقر: العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2001.
 - 5- محفوظ جبار: العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة, الجزائر و العولمة, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, 2001.
 - 6- د. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة و اقتصاديات البنوك, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2001.
 - 7- صلاح الدين محسن السيسي: قضايا إقتصادية معاصرة, دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع, القاهرة.
 - 8- د. طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية و إنعكاسها على أعمال البنوك, ج1, الدار الجامعية, مصر.
 - 9- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر - سنة 2005
- الكتب باللغة الفرنسية:

1 - Benissad: les taux de change multiples, séminaire 10 organisé Par la cnc laurassi

17/11/92.

2 - Ilmane, notede travail sur loppotutunité de dévaluer le dinar algerien: les cahiersde la réforme n°05 ENAG ALGER 1990,p123 .

الملتقيات:

- 1- زغيب مليكة, نجار حياة, "النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الإقتصادية: تطور و تحديات" ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول جامعة قلمة 2001.
- 2- زغيب مليكة, نجار حياة, "النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع و تحديات المستقبل", ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول جامعة الشلف 2004.
- 3- رواج عبد الباقي, "الإصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر" ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول جامعة قلمة 2001.
- 4- بن طلحة صليحة, معوشي بوعلام, " دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية" ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية , الواقع و التحديات الشلف 2004.

التقارير:

- 1- مشروع تقرير، مقدم من المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES ، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.
- 2- كريم الناشبي و آخرون –الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق- دراسة خاصة صندوق النقد الدولي.1998
- 3- الحلقة الدراسية لفرع المفتشية العامة للمالية –المدرسة العليا للإدارة- الجزائر سنة 1996.

المذكرات:

- 1- مدوخ ماجدة ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة" رسالة ماجستير,جامعة بسكرة 2003.

- 2- وصاف عتيقة، "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و آثارها على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية بالتركيز على حالة الجزائر"، رسالة ماجستير جامعة بسكرة 2003.

الملاحق